National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

لا أحد يُصدق خطوط بايدن الحمراء في أوكرانيا بعد فشل أوباما الذريع في سوريا 3

نيويورك بوست 3

وصول أول دفعة من المرتزقة السوريين إلى روسيا للقتال في أوكرانيا 6

نيويورك تايمز 6

ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط 8

كارنيغي 8

خطة إسرائيلية لتأهيل الأسد مقابل إخراج إيران من سوريا 13

إسرائيل اليوم 13

نزاعٌ إلى ما لا نهاية 15

كارنيغي 15

الشرق الأوسط على المحك مجدّدًا 17

كارنيغي 17

من حلب إلى ماريوبول 22

ثينك جلوبل هيلث 22

تجارة الكبتاغون تتجاوز 5 مليارات دولار في عام 2021 25

لوفيغارو 25

النظام السوري استغل المساعدات لتعزيز سلطته 27
مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن 27
خلفية زيارة بشار الأسد إلى الإمارات 29
اورســـــــام 29
محللون: روسيا لن تتخلى عن سيطرتها على سوريا وسط حرب أوكرانيا 32
يونايتد برس انترناشيونال 32
دولة قطر تجدد جهودها للتعاون مع الشركاء الدوليين لحل الأزمة السورية 35
بينسوله 35
تحليل: عندما دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري 36
اوراسيا ريفيو 36
سورية.. عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار 39
دائرة الهجرة الدانماركية 39
اليونيسف تؤكد مقتل أربعة أطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة في إدلب شمال غرب سوريا 41
الأمم المتحدة 41

ملاحظة: إن جميع الآراء والأفكار والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن رأي كاتبها أو ناشرها فقط

لا أحد يُصدق خطوط بايدن الحمراء في أوكرانيا بعد فشل أوباما الذريع في سوريا

نيويورك بوست

جوناثان شنزرو إينيا كريفين

(اللغة الإنجليزية) 29 اذار 2022

نص المقال: من أوباما إلى بايدن.. أمريكا تفقد ثقة العالم والسبب سوريا

يبدو أن تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن حول وجود خطوط حمراء في أوكرانيا إبان الغزو الروسي لها، لم تعد تلقى صدى لدى حلفاء واشنطن في الشرق الأوسط وأوروبا، حيث بدا الغرب مرتبكاً وضعيفاً في مواجهة روسيا، بعد أن خبر فشل خطوط الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما الحمراء في سوريا عندما كان بايدن نائباً له.

ولم يعد أحد يصدق خطوط بايدن الحمراء في أوكرانيا وتهديداته لروسيا بعد الكارثة التي تسبب بها أوباما في سوريا، خاصة حلفاء واشنطن الذين باتوا يعرفون ذلك جيداً عن إدارة بايدن، حسب صحيفة" **نيويورك بوست** "الأمريكية.

وقالت الصحيفة في مقال لها، إن مستشار الأمن القومي للرئيس جو بايدن، جيك سوليفان، حذّر نظيره الروسي الأسبوع الماضي من أن "أي قرار روسي محتمل باستخدام أسلحة كيماوية أو بيولوجية في أوكرانيا" ستكون له "عواقب"، مشيرة إلى أن "البيت الأبيض بات يفتقر إلى أي مصداقية لإصدار مثل هذه التهديدات."

مصداقية أمريكا في الحضيض

وعن سياسة الإدارة الأمريكية في عهد أوباما ونائبه آنذاك بايدن، قالت الصحيفة إن آخر مرة حاول فيها رئيس أمريكي ثنيَ مستبدٍ عن نشر أسلحة كيماوية في صراع دموي كانت عام 2013، وذلك عندما حذّر رئيس جيك سوليفان السابق باراك أوباما، بشار أسد من أن أي هجوم على الشعب السوري بالسلاح الكيماوي يعتبر "خطاً أحمر" وفي حال تجاوزه سيؤدي ذلك إلى"عواقب وخيمة."

وبيّنت الصحيفة أن أسد "لم يستجب لتحذير أوباما، ونفذ في النهاية عشرات الهجمات الكيماوية ضد شعبه. كان أوباما (ونائبه جو بايدن) يأمل في الحصول على دعم دولي ساحق للتدخل. لكن أوروبا كانت منقسمة، لذلك نظر أوباما إلى رأي الكونغرس، ثم قرر عدم الضغط من أجل الحصول على تفويض منه. في النهاية، انتهت ولاية الرئيس، وحطم معه أي مصداقية لأمريكا في الشرق الأوسط."

تردد أمريكي وخطوط حمراء واسعة

وكان للسياسة الأمريكية "المترددة" تجاه سوريا في عهد أوباما دور كبير في تقليص دور واشنطن في المنطقة على حساب صعود النفوذ الروسي بقيادة بوتين، الذي بمجرد أن اتضح له أن أوباما لن يتدخل، اتخذ خطوته وأرسل طائرات إلى سوريا، مستهدفة الثوار السنة الذين هددوا حكم أسد، حسب الصحيفة، التي أوضحت أن بوتين نشر على الأرض أفرداً قاتلوا إلى جانب ما أسماها التقرير القوات السورية، بالإضافة إلى مقاتلين من جماعة حزب الله اللبنانية وحرس الثورة الإسلامية الإيراني، ما تسبب بفقدان مئات الآلاف من السوريين حياتهم، وبموجة نزوح كبيرة. وبناء على ذلك، لم تسمح حقبة الخط الأحمر التي ظهرت في عام 2013 للأسد بالبقاء في السلطة وممارسة كل أنواع الجرائم بحق الإنسانية فحسب، بل أيضاً سمحت لبوتين بإدخال ما وصل عدده إلى 63 ألف جندي روسي إلى سوريا ومنها على مدار تلك السنوات، حيث اكتسبوا خبرة عسكرية ميدانية قيّمة، استفادوا منها في أوكرانيا الآن.

وبيّنت الصحيفة أن العواقب الوخيمة لم تقف عند هذا الحد، إذ بمجرد أن انتقل بوتين إلى سوريا، نشر أنظمته الهائلة المضادة للطائرات من طراز S-400 لحراسة الأجواء السورية، وهذا ما أدى لتقييد إسرائيل، التي كانت في حاجة متزايدة لشنّ غارات جوية في سوريا، بفضل عملية تهريب الأسلحة الضخمة التي تقوم بها إيران.

إدارة بايدن أضعفت إسرائيل بمواجهة روسيا و إيران

وبيّنت الصحيفة أن إيران استغلت ضباب الحرب في سوريا، مستخدمة ساحة المعركة لنقل ذخائر دقيقة التوجيه بهدوء إلى ميليشيا حزب الله في لبنان، بالرغم من أنه لم يسبق لجهة فاعلة لا تمثل دولة أن حصلت على ذخائر موجهة عالية الدقة، ما جعل إسرائيل تحت تهديدات الميليشيا بشنّ حرب مدمرة يوماً ما.

دفع ذلك الإسرائيليين إلى القلق على مدى السنوات العديدة الماضية، حيث نفذوا آلاف الهجمات ضد أهداف تتبع لميليشيات إيرانية وحزب الله في سوريا، الأمر الذي حتّم عليهم عدم الصدام مع الجيش الروسي، وبالطبع وبسبب حقبة الخط الأحمر التي تعود لعام 2013، أصبحت إسرائيل بحاجة لروسيا، وهذه الحاجة تظهر في حال رغبتها بشنّ أي عملية على حدود إسرائيل الشمالية الشرقية، وفق "نيويورك بوست." واستغربت الصحيفة أن العديد من المسؤولين الذين فشلوا في فرض الخط الأحمر لأوباما يخدمون الآن في إدارة بايدن، موضحة أنه مع انعدام الوعي الذاتي لديهم، فإنهم ينتقدون إسرائيل لعدم مساعدة أوكرانيا بشكل كافٍ، وقد نسوا بطريقة ما أن إسرائيل لا تستطيع تحدي روسيا علانية إذا كانت ترغب في الوصول إلى المجال الجوي السوري.

إحجام عربي وأوروبي

وفي تحول غريب آخر، يريد البيت الأبيض من الدول العربية المنتجة للنفط تعويض الإنتاج المفقود من جراء العقوبات المفروضة على روسيا، بالرغم من أن تلك الدول كانت تتوق ذات مرة لأن تطيح إدارة أوباما بالأسد، إلا أنها راقبت في رعب كيف جاء بوتين لإنقاذه، ثم راقبوا مرة أخرى قيام واشنطن بتوقيع اتفاق نووي مع إيران، ما أدى إلى تخفيف العقوبات عن طهران بنحو 150 مليار دولار، لتساعد أجزاء كبيرة من تلك الأموال في دعم حكومة ميليشيا أسد. وبينما يضغط بايدن على حلفائه العرب من أجل زيادة إنتاج النفط، فإن المفاوضين الأمريكيين والإيرانيين في فيينا على وشك إبرام اتفاق نووي آخر يلعب فيه الروس دور الوسيط الرئيسي، ووفق الصحيفة فإن النتيجة ستكون مرة أخرى إطلاق مليارات الدولارات لتمويل طهران ووكلائها، وسوف يكون أسد المستفيد مرة أخرى.

إلا أن بايدن حذر مؤخراً من "العواقب" إذا استخدمت موسكو أسلحة كيماوية في أوكرانيا، ولكن بالنسبة لحلفاء أمريكا في الشرق الأوسط، تبدو تلك التهديدات جوفاء اليوم، كما كانت في عام 2013، حسب الصحيفة التي ختمت المقال بالقول: "كل إجراء له عواقب، وينطبق الأمر ذاته على التقاعس عن العمل، إذ بعد مرور عشر سنوات، أصبح بوسع حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط أن يشهدوا على ذلك، كما إن حلفاء أمريكا الأوروبيين قد يفعلون الشيء ذاته حتى بعد مرور عشر سنوات من اليوم. (ترجمة: أورينت)

المصدر: نيويورك بوست

وصول أول دفعة من المرتزقة السوريين إلى روسيا للقتال في أوكرانيا

نيويورك تايمز

بن هوبارد

(اللغة الإنجليزية) 31 اذار 2022

خلاصة: وصلت دفعة أولى من المقاتلين السوريين المرتزقة إلى روسيا لتلقي التدريب العسكري قبل التوجه إلى أوكرانيا للمشاركة في الغزو الروسي، وفق ما نقلت صحيفة" نيويورك تايمز "عن دبلوماسي غربي.

وقال الدبلوماسي، وهو حليف لحكومة النظام السوري في دمشق، للصحيفة إن الدفعة تضم ما لا يقل عن 300 جندي من فرقة في الجيش السوري عملت سابقا مع القوات الروسية في سوريا.

وبحسب الصحيفة، فإن المقاتلين الذين وصلوا إلى روسيا سيلتحق بهم آخرون من جميع أنحاء سوريا، مشيرة إلى أن قوائم بآلاف المرشحين الراغبين في المشاركة وضعت ويتم فحصها من جانب أجهزة الأمن السورية قبل إرسالها إلى الروس.

وأوضحت الصحيفة أن سوريا تحولت في السنوات الأخيرة إلى مصدر للمرتزقة في أعقاب الحرب التي مكنت الكثير من الرجال خبرة قتالية.

ونقلت الصحيفة عن بسام الأحمد، رئيس منظمة "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة"، وهي مجموعة أجرت أبحاثا حول تجارة المرتزقة السوريين قوله إن "بعض السوريين يشعرون بالولاء لروسيا بسبب دعمها للأسد، فيما يرغب آخرون بالمشاركة في الغزو الروسي أملا في الحصول على المال."

ويشير الأحمد، بحسب ما تنقل عنه الصحيفة، يصدق أغلب السوريين أنهم سيعينون في وظائف غير قتالية مثل حراسة القواعد أو المنشآت النفطية."

وكان المرصد السوري لحقوق الإنسان أعلن في 15 مارس أن روسيا أعدت قوائم بأكثر من 40 ألف مقاتل ينضوون ضمن قوات النظام السوري ومجموعات موالية لها ليكونوا على أهبة الاستعداد للقتال إلى جانب الجيش الروسي في أوكرانيا.

ولا تعد هذه المرة الأولى التي يُشارك فيها مقاتلون سوريون في حروب خارج البلاد، إذ توجه آلاف خلال السنوات الماضية للقتال في ليبيا وأذربيجان إلى جانب القوات المدعومة من روسيا أو تركيا .

وفي بلد يتروح فيه راتب الجندي السوري بين 15 و35 دولارا، وعدت القوات الروسية المجندين للذهاب إلى أوكرانيا براتب شهري يعادل نحو 1100 دولار أميركي، وبتعويض قدره 7700 دولار في حال الإصابة و16500 دولار لعائلة المقاتل في حال وفاته، وفق المرصد.

والأربعاء، قال المتحدث باسم البنتاغون، جون كيربي، إن نحو 1000 مرتزق من مجموعة فاغنر موجودون بالفعل في منطقة دونباس الشرقية في أوكرانيا حيث أقامت روسيا جيبين انفصاليين وإن من بينهم سوريون .

المصدر: نيويورك تايمز

ما تعنيه الحرب الروسية في أوكرانيا لمنطقة الشرق الأوسط

كارنيغي

كريم سجادبوروآرون ديفيد ميلر وخضر خضّوروميها يحي و مروان المعشّر

(اللغة الإنجليزية والعربية) 01 نيسان 2022

خلاصة: إيران

أحدث الغزو الروسي لأوكرانيا انعطافة غير متوقعة في اللحظة الأخيرة في المفاوضات الرامية إلى إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني للعام 2015. لقد منع المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي الدبلوماسيين الإيرانيين من التفاوض مباشرةً مع الولايات المتحدة، ولذلك كانت موسكو خلال العام المنصرم وسيطًا أساسيًا بين واشنطن وطهران، فقادت المفاوضات النووية في مسار بدا آنذاك وكأنه يتجه نحو خواتيمه. ولكن في خضم حملة الضغوط العالمية المفاجئة والشديدة التي تتعرّض لها روسيا، أعادت موسكو تقييم دورها التيسيري، وهدّدت ضمنًا بضرب الاتفاق النووي الإيراني تحقيقًا لمصالحها الخاصة.

تريد روسيا، التي حلّت الآن مكان إيران في موقع الدولة الأكثر خضوعًا للعقوبات في العالم، أن تُشعِر المجتمع الدولي بالوطأة الاقتصادية التي تترتّب عن فرض حظر على النفط الروسي. ففي حال التوصل إلى اتفاق نووي يُنهي الحظر المفروض على النفط الإيراني، من شأن ذلك أن يخفف من حدّة التداعيات المالية العالمية الناجمة عن عزل روسيا.

يدرك الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أيضًا أن إعادة إحياء الاتفاق النووي الإيراني تهمّ الرئيس الأميركي جو بايدن أكثر بكثير مما تهمّه شخصيًا. فهو لا يشعر بأن التقدّم النووي الإيراني يشكّل تهديدًا له، وكانت عزلة إيران مفيدة للمصالح الروسية: فإيران تعتمد على التكنولوجيا الروسية من الدرجة الثانية، وتناصب العداء للولايات المتحدة، وهي عاجزة عن استثمار مواردها الطائلة في مجال الطاقة، ولا تكترث للمنافسة التاريخية بينها وبين موسكو في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، قال رجب سافاروف، أحد كبار الباحثين الروس المتخصّصين في الشأن الإيراني، في مقابلة معه مؤخرًا إن "إيران الموجّهة نحو الغرب ستكون أسوأ لروسيا من إيران المسلّحة نوويًا، وستقود إلى انهيار روسيا."

تسبّبت هذه المكائد الروسية بتجدّد مشاعر عدم الثقة التي يكنّها عدد كبير من المواطنين الإيرانيين تاريخيًا للجار الروسي الشمالي الذي تحرّكه الأطماع. ففي القرن التاسع عشر، استولت روسيا الإمبريالية بالقوة على مساحات شاسعة من الأراضي في القوقاز منتزعةً السيطرة عليها من إيران. وفي العام 1946، احتلت القوات السوفياتية إقليم أذربيجان شمال غرب إيران وسعت إلى ضمّه إليها، ولكنها طُرِدت منه بفضل مساعي الرئيس الأميركي آنذاك هاري ترومان. إنها فعلًا لمفارقة غريبة من مفارقات التاريخ أن روسيا وإيران هما اليوم شريكان استراتيجيان، في حين أن الولايات المتحدة وإيران عدوّان لدودان. على الرغم من التكهنات بأن انعدام الثقة المتبادل تجاه روسيا قد يسهم في تعزيز التعاون الأميركي-الإيراني، يبقى أن الغزو الروسي لأوكرانيا لم يؤدِّ إلى إعادة اصطفاف جيوسياسية كبرى، بل قاد إلى تعزيز التحالفات العالمية القائمة. وفي ظل

غياب التغيير على مستوى القيادة في موسكو أو طهران، فإن عزلة البلدَين ونقمتهما تجاه الغرب ستدفعهما في نهاية المطاف إلى تعزيز الاعتماد المتبادل بينهما بدلًا من تراجعه.

إسرائيل

قبل الاجتماع الذي دام ثلاث ساعات بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت، على نحو مفاجئ، مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في موسكو في 5 آذار/مارس، اعتُقِد أن سبب التردّد الإسرائيلي في إدانة الهجوم الروسي على أوكرانيا، وذِكر بوتين بالاسم، هو رغبة إسرائيل في تجنّب إثارة امتعاض بوتين في سورية، فضلًا عن قلقها على أمن 150,000 يهودي في روسيا ورفاهيهم. لقد سعت إسرائيل، منذ بدء الأزمة تقريبًا، إلى التحوّط في رهاناتها. فقد صدّت الطلبات الأوكرانية المتكرّرة للحصول على أسلحة، ورفضت التصويت دعمًا لقرار مجلس الأمن الدولي بإدانة الغزو (علمًا بأنها شاركت لاحقًا في التصويت في الجمعية العمومية للأمم المتحدة)، وامتنعت عن الإدلاء بتصريحات علنية منددِة بروسيا. فقد رفض وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد الذي وجّه في البداية انتقادات إلى روسيا، إدانتها بالاسم في أعقاب الهجوم على كييف الذي ألحق أيضًا أضرارًا بنصب المحرقة التذكاري في بابي يار. ولم يصدر عن بينيت أي تنديد بروسيا منذ بدء الغزو. ولكن ردًّا على الضغوط المتزايدة التي مارستها الولايات المتحدة الأسبوع الماضي، ندّدت إسرائيل بروسيا بنبرة أقوى، ووافقت على وقف رحلات الأوليغارشيين الروس المتنقّلين ذهابًا وإيابًا من إسرائيل وإليها.

يبدو واضحًا الآن أن وقوف إسرائيل على الحياد مردّه جزئيًا إلى رغبة بينيت في إبقاء الباب مفتوحًا أمام بلاده لأداء دور الوساطة في الأزمة، ولا سيما أن زيلينسكي وبوتين اجتمعا به مرات عدة. ولكن إذا كان بوتين مهتمًا بالتوصل إلى اتفاق، فمن المستبعد جدًّا أن يسمح للمسؤولين الإسرائيليين بالتوسط لبلوغه، بل يفضّل بدلًا من ذلك انتزاع تنازلات من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو). وعلاوةً على ذلك، يجب على بينيت أن يحذر من التحوّل إلى بيدق في لعبة الأكاذيب والافتراءات التي يمارسها بوتين. ولكن غالب الظن أن إسرائيل ستبقى لديها مصلحة في أداء دور الوسيط في الانقسام القائم بين بوتين والغرب. فسورية لا تزال موضع اهتمام أساسيًا لإسرائيل، وتؤدّي روسيا دورًا محوريًا في منحها هامشًا واسعًا للتحرك ضد الأصول المملوكة من إيران وحزب الله هناك. ولكن مع مرور الوقت، قد تواجه إسرائيل صعوبة أكبر في الحفاظ على التوازن الدقيق الذي تعمل على إرسائه في تعاطيها مع الأزمة الأوكرانية. وكذلك، يعمد الكثير من شركاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مثل الإمارات والسعودية، إلى التحوّط ويتخوّفون من إثارة حفيظة بوتين. لكن هذه البلدان ليست ديمقراطية، وليس تاريخها مطبوعًا بالاضطهاد الذي يربط دولة إسرائيل والشعب اليهودي بماضي أوروبا الدموي. وقد تُضطر إسرائيل، باعتبارها حليفة مقرّبة من الولايات المتحدة، إلى حسم خيارها، ولا سيما إذا انزلقت الأمور في أوكرانيا إلى نزاع بين حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة وبين روسيا.

سورية

تسدّد الحرب في أوكرانيا ضربة قوية إلى العلاقات بين روسيا والغرب، والتي لن تعود إلى سابق عهدها. ولكن تأثيرها على سورية سيكون محدودًا جدًّا على الصعيدَين الجيوستراتيجي والأمني. مع ذلك، بات أكيدًا الآن أكثر من السابق أن الوجود الروسي في سورية ليس مجرّد مصلحة استراتيجية لموسكو بل هو ضرورة وجودية.

يجب النظر إلى الوجود العسكري الروسي في غرب سورية في سياقَين اثنَين: الأول هو سياق الحرب السورية وأبعادها الإقليمية، والثاني هو موقع سورية المطل على شرق البحر المتوسط.

في سورية، أدّى الكرملين دور الوسيط والمفاوض على السواء في الأعوام الأخيرة. فقد ساهمت روسيا في تيسير العملية السياسية التي أُطلِقت برعاية الأمم المتحدة، والدافع وراء أداء موسكو هذا الدور كان إقناع نظام الرئيس السوري بشار الأسد بالانخراط في محادثات مع المعارضة. وفي الوقت نفسه، ضغط المسؤولون الروس لاعتماد إطار جديد من أجل التوصل إلى تسوية أمنية بين أنقرة ودمشق عند الحدود التركية-السورية. هذان المساران، السياسي والأمني، متوقّفان الآن، وقد دخل النزاع السوري مرحلة من الجمود.

في غضون ذلك، يكتسي الوجود العسكري الروسي في قاعدة حميميم الجوية المطلة على البحر المتوسط في سورية منذ العام 2015، طابعًا استراتيجيًا جدًّا. فإضافةً إلى أن القاعدة تشغل موقعًا يطلّ على مشاريع التنقيب عن الغاز في شرق المتوسط، تتيح أيضًا لروسيا ممارسة نفوذ خارج الجمهوريات السوفياتية السابقة، ما يشكّل خرقًا في عزلة روسيا عن المجتمع الدولي. وتقع هذه المنطقة أيضًا في قلب الشرق الأوسط، وهي على احتكاك مباشر بالبلدان الإقليمية، منها دول الخليج العربية ومصر وإسرائيل وتركيا.

في ضوء العملية السياسية في سورية والقاعدة العسكرية الروسية، باتت لموسكو أهمية كبرى لا يمكن تجاهلها في الشرق الأوسط. يتدخّل الكرملين بصورة متزايدة في المنطقة من خلال حماية نظام الأسد وتحالفاته الإقليمية، وستُفرز مختلف هذه العوامل تداعيات عميقة في المدى الطويل. لكن في الوقت نفسه، لهذا التدخل ثمنه. فالمنطقة تقف على أعتاب تحوّل مهم في منظومتها السياسية، ما يولّد أجواء أمنية غير مستقرة ستلقي بضغوط إضافية على الكرملين وتُرغمه على زيادة انخراطه على المستوى المحلي.

التداعيات الإقليمية

يؤثّر الغزو الروسي لأوكرانيا على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في ثلاثة ميادين أساسية هي: المفاوضات السياسية والعمل العسكري، والمساعدات الإنسانية والأمن الغذائي، وإمدادات النفط والغاز.

على المستوى السياسي، لم تدفع الأزمة حتى الآن نحو تبدلات واسعة في الاصطفافات. لا بل إن بلدانًا عدة، منها دول الخليج وإسرائيل، تتحوّط في رهاناتها بين الولايات المتحدة وروسيا، وتسعى إلى زيادة مكاسبها إلى أقصى حد في مجالات اهتمامها الأساسية. لكن العقوبات الطويلة الأمد على روسيا ستطرح تحديات على بلدان الشرق الأوسط، مثل مصر والسعودية والإمارات التي تعمد جميعها إلى تنويع صناعاتها الدفاعية وتسعى إلى تعزيز تعاونها مع روسيا.

يُرجَّح أن تُلقي التداعيات بظلالها على سورية وليبيا، حيث يشكّل التعاون الأميركي-الروسي حاجة ماسّة لتحقيق نتائج سياسية مستدامة. وقد باتت احتمالات هذا التعاون الأميركي-الروسي الآن أقل من أي وقت مضى. فالوجود العسكري الروسي الكبير في البلدَين، وتزايد عزلة موسكو السياسية والاقتصادية قد يدفعانها إلى ممارسة دور المعرقل للجهود الجارية حاليًا لمعالجة الانقسامات السياسية في ليبيا، وحتى إنها قد تقدّم دعمًا أكبر للنظامَين السوري والإيراني مقارنةً مع المرحلة السابقة. أما أوروبا، فهي قلقة من الوجود العسكري الروسي الكبير عند

خاصرتها الجنوبية في ليبيا. وفي غضون ذلك، تتخوف تركيا وإسرائيل من احتمال إقدام روسيا على تحرك ما في سورية في المستقبل. فتركيا قلقة من إمكانية قيام روسيا بزيادة الضغوط في معقل الثوّار في إدلب، ما يؤدّي إلى موجة لجوء واسعة إلى أراضيها. ويخشى السكان الأكراد في سورية أن يدفعوا ثمن مقايضة أميركية-تركية في هذا الصراع الجيوسياسي الأوسع. وتتخوف إسرائيل من تنامي التعاون الروسي-الإيراني ومن إمكانية فرض قيود على قصفها الجوي لأهداف إيرانية في سورية.

تزداد المخاوف أيضًا بشأن المساعدات الإنسانية والأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيما في البلدان التي تعاني أصلًا أوضاعًا هشة. فالأعداد المتزايدة من اللاجئين الأوكرانيين والارتفاع المستمر في تكاليف إعادة الإعمار بعد النزاع يثيران بعض المخاوف من احتمال وقف المساعدات الإنسانية الأساسية إلى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بهدف تحويلها لمعالجة تداعيات النزاع الأوكراني. فسيكون ذلك أشبه بقطع شريان الحياة الأساسي لملايين الفلسطينيين واللبنانيين واليمنيين والسوريين وسواهم ممّن يعيشون في بلدان تشهد نزاعات، وانهيارات اقتصادية كارثية، وحاجات متزايدة على الصعيد الإنساني. وتتفاقم حدّة هذه الأزمة أيضًا بفعل المخاوف الجدّية المتعلقة بالأمن الغذائي، ولا سيما في بلدان مثل لبنان ومصر اللذين يعتمدان على روسيا وأوكرانيا للحصول على حاجاتهما من القمح (أي 96و 85في المئة من إمداداتهما من القمح على التوالي). وغالب الظن أن هذه الأزمة ستشتد مع الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية ومصادر الطاقة عالميًا. ومع مرور الوقت، قد يدفع ذلك بالمواطنين للخروج مجدّدًا إلى الشارع احتجاجًا على الأوضاع الصعبة.

يُعدّ مستقبل إمدادات الغاز والنفط مسألة بالغة الأهمية. ستسعى أوروبا على الأرجح إلى تأمين الغاز من مصادر بديلة، ما يشكّل فرصة سانحة لبلدان الخليج وشرق المتوسط. تستفيد بلدان الخليج راهنًا من الزيادة في أسعار النفط، وتستغل هذا الوضع لإعادة التفاوض بشأن علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والسعي لتحقيق مكاسب سياسية في أماكن مثل اليمن. والسؤال المطروح هو التالي: هل سيدفع ذلك ببلدان شرق المتوسط إلى التعجيل في إقرار بعض الاتفاقات بشأن إمدادات الغاز الواعدة، على أمل أن تصبح شريكة أساسية لأوروبا في المستقبل؟

ثمة أمور كثيرة لم تتضح معالمها بعد في هذا النزاع الذي كشف مساره عن تحوّل طويل الأمد في العلاقات العالمية. فما هي الخطوات التي سيُقدِم عليها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في المستقبل، إذا شعر بأنه منبوذ ومعزول أكثر على الساحة الدولية، وهل سيحاول استخدام أوراق ضغط مختلفة في المنطقة لتحقيق مبتغاه في أماكن أخرى؟

التداعيات الجيوسياسية

تسبّب الغزو الروسي لأوكرانيا وما أعقبه من حظر على المنتجات الروسية – بما يشمل حظر الصادرات النفطية الروسية – بارتفاع في أسعار النفط التي استعادت المستويات التي كانت عليها قبل آب/أغسطس 2014، مع تخطّي سعر البرميل 100 دولار أميركي .وفيما تعثّرت أيضًا القدرات الإنتاجية للجهات الأخرى المنتجة للنفط لأسباب مختلفة، قد تحافظ أسعار النفط على ارتفاعها لبعض الوقت. ولعل أهمية هذا التطور تبرز بصورة خاصة على المستوى الجيوسياسي بالنسبة إلى بلدان الشرق الأوسط.

في الأعوام الأخيرة، اضطُرَّت البلدان المنتجة للنفط في المنطقة، وعلى رأسها السعودية، إلى اعتماد تدابير لطالما كانت حاجة إليها من أجل تحقيق إصلاحات اقتصادية تتيح لها الابتعاد عن الاقتصادات الريعية ونموذج دولة الرعاية الاجتماعية. وهكذا فإن السؤال المطروح هو إذا كانت الاحتياطيات المالية التي راكمتها تلك الدول حديثًا سوف تؤدّي إلى إعادة عقارب الإصلاح الاقتصادي إلى الوراء سعيًا وراء مكاسب سياسية قصيرة الأجل، أم أنها ستتعلم الدرس وتدرك أن الإصلاح الاقتصادي ضرورة، بغض النظر عن أسعار النفط.

وسوف يكون التأثير شديدًا أيضًا على البلدان المستوردة للنفط. ففي حين أن أسعار النفط المرتفعة ستزيد من المخاطر المُحدقة بالبلدان التي تعاني أصلًا من ظروف اقتصادية صعبة، أمكنَ في السابق التخفيف من حدّة بعض هذه التحديات من خلال الحصول على قروض من البلدان المنتجة للنفط. ليس واضحًا الآن إذا كانت هذه القروض ستُستأنَف بعد التحولات في التحالفات السياسية، ما يُعرِّض بعض البلدان المستوردة للنفط مثل الأردن لخطر اقتصادي متزايد.

لقد أبدت معظم البلدان العربية، في موقفها الرسمي في الأمم المتحدة، إدانتها للغزو الروسي، لكن ردود الفعل العامة كانت متفاوتة. فقد تساءل البعض، على نحو مبرَّر، لماذا لم تصدر ردود فعل دولية شاجِبة بالحدّة نفسها للاحتلال الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين أو للغزو الأميركي للعراق. وأثارت بعض التعليقات في الغرب، من قبيل أن اللاجئين الأوكرانيين "يشبهوننا" وغيرها، اتهامات مبرَّرة أيضًا للغرب بممارسة العنصرية. ردود الفعل هذه في الشرق الأوسط مفهومة، لكنها تجاهلت حتى الآن أن الانتقائية في إدانة اللجوء إلى القوة لاحتلال دول أخرى هو طريق من اتجاهَين: فقد تستخدم إسرائيل، مثلًا، هذا التفاوت في الرأي لتبرير احتلالها للأراضي العربية. ويتجاهل رد الفعل هذا أيضًا محنة الأوكرانيين الذين يعانون من الحرب والاحتلال.

إذًا، حاولت معظم بلدان المنطقة، ومنها إسرائيل، التزام الحذر، وكان رد فعلها على الغزو خافتًا. لكن، مع استمرار الحرب وتداعياتها، سيصبح من الأصعب الحفاظ على هذا الموقف.

المصدر: كارنيغي

خطة إسرائيلية لتأهيل الأسد مقابل إخراج إيران من سوريا

إسرائيل اليوم

أريئيل كهانا

(اللغة العبرية) 31 اذار 2022

خلاصة: عقب تردد أنباء عن وجود ضغوط إسرائيلية على بعض الدول العربية للمسارعة في التطبيع مع النظام السوري، بهدف إبعاده عن إيران، كُشف النقاب عن مبادرة إقليمية إسرائيلية، تهدف لإعادة سوريا إلى الجامعة العربية، تمهيدا لعزله عن طهران، ودفعه إلى إخراج الإيرانيين من سوريا.

وأثيرت ما وصفت بخطة "تبييض" الأسد لأول مرة من قبل إسرائيل في قمة عقدت قبل ثلاث سنوات في القدس المحتلة، بين مستشاري الأمن القومي: الإسرائيلي مائير بن شبات، والأمريكي جون بولتون، والروسي نيكولاي بيتروشاف.

أريئيل كهانا، الكاتب في صحيفة إسرائيل اليوم، كشف أن "الخطة المذكورة متعددة المراحل، وتتضمن دعوة الأسد لجميع القوات الأجنبية التي دخلت سوريا بعد عام 2011 لمغادرة بلاده، على أساس أنها لم تعد هناك حاجة إليها، مقابل قبول سوريا كأحد أعضاء جامعة الدول العربية، وبموازاة ذلك ضخ استثمارات من دول الخليج العربي، بقيادة الإمارات، في الاقتصاد السوري، بدلاً من إيران، التي تسيطر أيضًا على سوريا اقتصاديًا أيضاً".

وأضاف أن "الخطة المشار إليها تتضمن إصلاحات سياسية، وإجراء الانتخابات في نهاية العملية، وحظيت الخطة بموافقة رئيس الوزراء آنذاك بنيامين نتنياهو، وقام بن شبات بتقديم الخطة لجميع الدول العربية التي تقيم إسرائيل علاقات معها، بما في ذلك دول الخليج، حتى أن الأردن بدا مهتمًا جدًا بالخطة، بهدف تحرير نفسه من العبء الثقيل لملايين اللاجئين السوريين الذين فروا إليها خلال سنوات الحرب، وكذلك رحبت بها مصر".

مصدر سياسي إسرائيلي رفيع المستوى كشف للصحيفة أن دولة الاحتلال لم يكن لديها أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع سوريا، ولم تسأل الأسد بأي صورة عن مدى موافقته على الخطة أم لا، رغم القناعة التي سادت تل أبيب، ومفادها أنه في نهاية الحرب التي شهدتها سوريا قدرت بأن حكم الأسد ظهر أمراً واقعاً، ومنذ ذلك الحين، لا يتمتع إلا بالدعم الدولي القادم من روسيا، ما دفعها للوصول الى خطة مفادها أن الظروف مناسبة للمصالحة مع الأسد، وإخراج إيران من سوريا.

في الوقت ذاته، فإن الخطة المذكورة لم تجد تقدماً في الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن التوجه كان يقضي بالشروع في تحرك دولي على أمل أن يثمر في نهاية المطاف، بزعم أنه لا توجد طريقة أخرى لإخراج الإيرانيين من سوريا، وفي هذه الحالة تركزت الخيارات الإسرائيلية في مزيج من الضربات العسكرية، والتحرك السياسي، لأنها الوحيدة التي قد تتسبب في إخراجهم من هناك.

اللافت أن الرئيس الحالي لمجلس الأمن القومي الإسرائيلي، آيال خولتا، زعم أن الخطة حظيت في حينه بدعم واتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا، مع أن الحكومة الإسرائيلية الحالية لا تعارض إجراء "غسيل" الأسد، بقدر ما تقرر الدول العربية، ولذلك قدم محمد بن زايد ولي عهد أبو ظبي إحاطة للزعماء العرب حول لقائه مع الأسد في قصره بدمشق، ومنها أن بينيت لديه موقف محايد تجاه الأسد، ولا يعارض إمكانية إعادته للجامعة العربية.

في الوقت ذاته، أبدت الحكومة الحالية عدم تأييدها للخطة السابقة، بزعم أنها غير مجدية، لأن الإيرانيين موجودون في سوريا بناء على دعوة الأسد، ومن الصعب رؤية سيناريو يدعوهم فيه للمغادرة، ما يجعل القصة شأنا عربيا داخليا، ولا تجد إسرائيل نفسها جزءًا منها. (ترجمة: عربي 21)

المصدر: إسرائيل اليوم

نزاعٌ إلى ما لا نهاية

كارنيغي

خضر خضّور

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2022

نص المقال: من الصعب التوصّل إلى تسوية حول الحدود الشمالية السورية مع تركيا نظرًا إلى مدى تعقيد الوضع هناك.

بعد مرور أحد عشر عامًا على الانتفاضة السورية وما تلاها من حروب داخلية، بات النزاع السوري اليوم محصورًا في القوس الذي يربط شمال شرق البلاد بشمالها الغربي. وقد أدّى هذا التحوّل في طبيعة النزاع، من خلال انتقال رقعة المواجهات من الداخل السوري إلى الحدود مع تركيا، إلى ظهور ساحة معركة جديدة للأطراف الأساسية في النزاع السوري.

تشكّل المسائل الأمنية والديموغرافية والأنشطة الاقتصادية منظومة واحدة على طول هذه الحدود. وفي الوقت نفسه، تُعتبر المناطق المتعدّدة التي نتجت عن النزاع متناقضة من حيث الأهداف السياسية المُبتغاة في كلٍّ منها، لذا أصبحت المنطقة الحدودية بأكملها هشّة وعرضة لحدوث تصعيد عسكري في أي لحظة. وفي ظل غياب أي مؤشّر عن نهاية قريبة للحرب، غالب الظن أن تبقى هذه المنطقة مصدر قلق لأنها قد تشهد جولات جديدة من العنف.

واقع الحال أن جذور المنظومة الأمنية على طول الحدود التركية السورية تعود إلى صيف العام 2012. فقد أدّى تسهيل تركيا وصول الأسلحة للمجموعات المعارضة لنظام الأسد، إلى سيطرة هذه الأخيرة على أجزاء كبيرة من شمال سورية، ومن ضمنها نصف مدينة حلب التي انسحب النظام منها في حزيران/يونيو من العام نفسه. ودفع ذلك النظام أيضًا إلى قلب الطاولة على تركيا من خلال تسليم المدن الحدودية الكردية، عفرين وكوباني وعامودا، إلى وحدات حماية الشعب ذات الأغلبية الكردية، وهي الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي. وتعمل هاتان المجموعتان تحت مظلة حزب العمال الكردستاني الإرهابي، الذي انخرط في نزاع مع تركيا منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي بهدف تحقيق الحكم الذاتي في شرق تركيا. فتحوّلت هذه المناطق الحدودية إلى جبهات قتال ناشطة خلال فصول الحرب السورية، وباتت مع بروز الجماعات الجهادية مسرحًا لعملية إعادة هندسة اجتماعية كبيرة تضمّ جهات محلية وإقليمية.

لقد حوّلت الخيارات الاستراتيجية التي اتّخذتها الحكومة التركية والنظام السوري الحدود الشمالية السورية إلى إحدى أكثر المناطق تسليحًا، إن لم تكن الأكثر تسليحًا في الشرق الأوسط. فمئات الآلاف من المقاتلين يتمركزون في إدلب وعفرين والمناطق الواقعة شرق الفرات، فضلًا عن انتشار قوات النظام والميليشيات المدعومة من إيران على طول خط جنوب الفرات. وتكمن المفارقة في أن المنطقة الشمالية كانت ستشهد حالة حرب مستمرة لولا انتشار قواعد أميركية صغيرة وقوات تركية ووحدات عسكرية روسية. لكن وجود هذه القوات الدولية جعل المنطقة موضع مساومة، وتحديدًا بين روسيا وتركيا.

ويراهن الروس، على غرار نظام الأسد، على أن هذا الوضع سيؤدي مع مرور الوقت إلى اتفاق حول أمن الحدود استنادًا إلى اتفاق أضنة للعام 1998 الذي أُبرم بين سورية وتركيا ومنح الجيش التركي الحق في دخول الأراضي السورية إلى عمق 5 كيلومترات لملاحقة مقاتلي حزب العمال الكردستاني، عندما تدعو الحاجة لذلك. وقد نفّذت تركيا الاتفاق عمليًا خلال النزاع السوري، لكن لم يعد ثمة علاقة أمنية بين تركيا ونظام الأسد. واليوم يتعيّن على الأتراك، إذا ما أرادوا استعادة هذه العلاقة، السماح للنظام السوري وروسيا بإلحاق الهزيمة بهيئة تحرير الشام في إدلب غربًا، مقابل الحصول على ضمانات أمنية بتفكيك قوات سورية الديمقراطية شرقًا، التي هي كناية عن تحالف يضمّ مجموعات مسلحة بقيادة وحدات حماية الشعب.

لكن، لا يبدو نظام الأسد قادرًا على تنفيذ مثل هذا الاتفاق، بسبب عوامل عدة مثل الفساد، ونقص الموارد، وهجرة التقنيين، وتراجع قدرات مؤسسات الدولة نتيجة الحرب. في جنوب سورية، تمكّن النظام من بسط سيطرته على كامل الحدود مع الأردن، ونجح في تفكيك الهياكل العسكرية والمدنية للمعارضة بدعمٍ من روسيا، ما أرغم عددًا كبيرًا من السكان على الفرار نحو الشمال. وقد أدّى ذلك إلى تعطيل تام لمنظومة الحوكمة التي أرساها الثوار في الجنوب، وتحويل المنطقة إلى مناطق أمنية عدّة. لكن الصورة في الشمال أكثر تعقيدًا، حيث يتواجد ملايين المدنيين ويبرز نشاط اقتصادي على طول الحدود. وبالتالي، من شأن تنفيذ عملية عسكرية أن يتسبب بكارثة إنسانية هائلة على طول الحدود مع تركيا (وهذا الأمر لا ينطبق على الحدود مع الأردن).

في الوقت الراهن، ينحصر النزاع السوري في الشمال السوري، بينما تسعى الأطراف المحلية والإقليمية المتنافسة إلى تعزيز مواقعها قبل انطلاق المرحلة المُقبلة. وأيًا كان ما يميّز هذه المرحلة، سواء الترتيبات السياسية أو التصعيد العسكري، أسفر النزاع عن وضع يحاول كلٌّ من نظام الأسد وتركيا تغييره. فالنظام يسعى إلى إحراز تقدّم في شمال غرب البلاد واستعادة إدلب من هيئة تحرير الشام، فيما تريد تركيا الأمر نفسه في شمال شرق سورية من خلال إلحاق الهزيمة بقوات سورية الديمقراطية. إذًا، سيكون من الصعب جدًّا على تركيا ونظام الأسد التوصل إلى فهم مشترك في المدى القريب، أولًا لأن شمال سورية بات غارقًا في حالة من اللااستقرار الدائم، وثانيًا لأنهما لن يهدآ قبل تحقيق أهدافهما العسكرية.

المصدر: كارنيغي

الشرق الأوسط على المحك مجدّدًا

كارنيغي

مهى يحي

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2022

نص المقال:

بعد مضيّ عقد ونيف على اندلاع مظاهرات الربيع العربي التي أطاحت ببعض الأنظمة في الشرق الأوسط وأغرقت بعضها الآخر في مستنقع الفوضى، ثمة منظومة سلطوية جديدة قيد التشكّل. لقد كانت مصر وتونس أول دولتَين شهدتا ثورتَين ناجحتَين في فترة 2010-2011، إلا أن كلًّا منهما شهد انقلابًا أوقعه مجدّدًا في براثن السلطوية. والسودان الذي كان عليه الانتظار حتى العام 2018كي تتكلّل ثورته بالنجاح، شهد بدوره انقلابًا عرقل عملية الانتقال الديمقراطي الواعدة في البلاد. في غضون ذلك، لم تتوانَ إيران عن توسيع نطاق نفوذها في مختلف أرجاء الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق ولبنان واليمن، فيما عمدت الصين وروسيا وتركيا ودول الخليج إلى تكثيف نشاطها في عدد من الدول الأكثر ضعفًا في المنطقة. وتُسهم هذه التوجهات تدريجيًا في إعادة نظام بشار الأسد إلى الحضن العربي.

تُعتبر هذه الأحداث أشبه بردة فعل سلطوية. فالأنظمة التي نجت من الموجة الأولى من الربيع العربي شاهدت بقلق خروج أعداد غير مسبوقة من المواطنين إلى الشوارع للمطالبة بحقوقهم، وردّت بمزيج من القمع ومحاولة استمالة المواطنين الغاضبين من خلال مساعدات وصدقات. وقدّمت البحرين المثال الأول على هذه المقاربة، إذ أطلقت وعودًا بزيادة فرص العمل ورفع مستوى الأجور في مطلع العام 2011، لكن قوات الأمن البحرينية سُرعان ما اعتدت على المتظاهرين في المنامة بدعمٍ من قوات المملكة العربية السعودية. وأعقبت هذه الأحداث حملات قمعية أشدّ ضراوةً بكثير أدّت إلى اندلاع حروب أهلية في كلٍّ من ليبيا وسورية واليمن، فيما طبّقت دولٌ أخرى شهدت احتجاجات طفيفة مثل الأردن والمغرب، مزيجًا من قمع المتظاهرين من جهة ومحاولة استتباعهم في المنظومة السياسية من جهة أخرى. لكن القادة السلطويين نجحوا من جديد في انتزاع السلطة بالقوة وإحكام قبضتهم عليها في كلٍّ من مصر والسودان وتونس.

أبعد من مسألة انتقام المنظومة القديمة، تُعتبر عودة الأنظمة السلطوية في أرجاء الشرق الأوسط مرتبطة على نحو وثيق بالانكفاء الأميركي المتواصل في المنطقة والتحولات الجيوساسية الناجمة عن ذلك. فقد سعت الإدارات الأميركية الثلاث الأخيرة، ولا سيما إدارتَي ترامب وبايدن، إلى خفض الالتزامات العسكرية الأميركية في الشرق الأوسط، إنما مع الحفاظ على قضية مكافحة الإرهاب باعتبارها من الأولويات الأميركية الراسخة في المنطقة. ونتيجةً لذلك، تراجع النفوذ الأميركي في الشرق الأوسط، وأصبحت الولايات المتحدة أكثر تسامحًا وتقبّلًا لوجود شركاء سلطويين، طالما أنهم يدعمون أولوياتها الأساسية. لكن ذلك أفسح المجال أمام دول كبرى مثل الصين وروسيا، وقوى إقليمية مثل إيران وتركيا والسعودية وسائر دول الخليج لتعزيز نفوذها في المنطقة، انطلاقًا من قناعتها الراسخة بأن مصالحها القومية تمتدّ أبعد من حدودها الوطنية.

وقد ساهم كل ذلك في انبعاث المنظومة السلطوية القديمة من رمادها، لكن من دون عودة الصفقة السلطوية الضمنية التي قامت عليها الأنظمة العربية في السابق، وتولّت الحكومات بموجبها تحقيق بعض النمو الاقتصادي مقابل تنازل المواطنين على مضض عن حرياتهم المدنية والسياسية. فاليوم، لا تزال الأنظمة السلطوية في مختلف أرجاء المنطقة تمارس القمع وتُمعِن في انتهاك حقوق الإنسان وتقويض القيم الديمقراطية، إنما من دون أن توفّر في المقابل فرص عمل أو منافع اقتصادية تُذكَر. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار النفط نتيجة الحرب في أوكرانيا يحسّن الآفاق الاقتصادية لبعض الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط على المدى القريب، فإن الكثير من الأنظمة العربية لا تزال تعاني من التداعيات الناجمة عن وباء كوفيد 19-وتواجه ظروفًا اقتصادية معاكسة في المدى الطويل، ومن ضمنها أزمة مناخية مُحدقة ستضرب منطقة الشرق الأوسط أكثر من غيرها. إذًا، لا يُمكن اعتبار أن هذه المنظومة السلطوية الجديدة ستُحقّق الاستقرار في العالم العربي، بل تُمثّل ترتيبات هشة قد تبدأ بالتداعي في المستقبل القريب.

الشتاء العربي

خيّبت السنوات المتعاقبة منذ انطلاق انتفاضات الربيع العربي في العام 2011آمال أنصار الديمقراطية في العالم العربي. ولا يقتصر الأمر على الحروب الأهلية التي عاثت خرابًا في ليبيا وسورية واليمن، بل أيضًا آثَرَت الحكومات التي حافظت على استقرارها اللجوء إلى قمع مواطنيها والتنصّت عليهم، بدلًا من تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية. ففي كلٍّ من الجزائر والبحرين ومصر والأردن والمغرب وعُمان والسعودية والسودان وتونس وغيرها، عمدت الحكومات إلى تقييد هامش الحريات الأساسية وقمع المجتمع المدني، وزجّت دولٌ كثيرة في السجن ناشطين في مجال حقوق الإنسان، حتى إن بعض الدول مثل البحرين أقدمت على تجريد بعض معارضيها ومنتقديها من جنسيّتهم. في غضون ذلك، استخدمت أنظمة كثيرة تفشّي وباء كوفيد 19-كذريعة لفرض إجراءات حظر التجوّل، ومراقبة مشدّدة على مواطنيها، وقيود على الحركة والتنقّل. على سبيل المثال، استخدمت دولة الإمارات العربية المتحدة تطبيق الدردشة "تو توك ToTok"للتجسّس على بيانات ملايين المستخدمين.

وفي سياق متّصل، شهد العالم العربي خلال العام الماضي انقلابَين في دولتَين، ما دفع إلى التشكيك بقصّتَي النجاح الوحيدتَين المُتبقّيتَين في المنطقة. ففي شهر تموز/يوليو الفائت، جمّد الرئيس التونسي قيس سعيّد عمل البرلمان التونسي، وأعفى رئيس الوزراء من مهامّه، وأعلن أنه سيحكم البلاد بموجب مراسيم رئاسية، وأمر باعتقال عددٍ من النواب والصحافيين الذين انتقدوا أفعاله. وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر، أقدم قائد القوات المسلحة السودانية، الفريق أول ركن عبد الفتاح البرهان، على الاستيلاء على السلطة بشكل مماثل، إذ أعلن حلّ الحكومة الانتقالية، وتشكيل حكومة جديدة، وأصدر قانون طوارئ منح بموجبه الأجهزة الأمنية صلاحيات جديدة لملاحقة المواطنين السودانيين الذين يقاومون الحكم العسكري.

يُشار إلى أن فك الارتباط الأميركي التدريجي في الشرق الأوسط فاقم الانزلاق الحاصل نحو السلطوية. فقد تخلّت واشنطن على مدى العقد الماضي عن أهداف طموحة كانت تسعى إليها من قبل، مثل إحداث تحوّل ديمقراطي فيها، واستبدلتها بأولويات متواضعة أكثر تتمثّل في ضمان

الاستقرار الإقليمي، ومنع إيران من حيازة أسلحة نووية، ومكافحة الإرهاب الذي من شأنه تهديد الأراضي الأميركية. لقد أفسح تقليص الوجود الأميركي في المنطقة مجالًا أكبر أمام القوى الإقليمية لتعزيز نفوذها، وإعطاء الأولوية لبقائها في الحكم على حساب تأمين مصالح شعوبها.

ولم تقف روسيا والصين مكتوفتَي الأيدي، بل انهمكتا في ملء الفراغ الذي تخلّفه أميركا، ما يُهدِّدُ بتحويل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى ساحة منافسة بين القوى العظمى. لقد أصبحت موسكو منخرطة بشكل كبير في النزاع السوري خصوصًا، وحصدت نتائج دبلوماسية وعسكرية مهمة بكلفةٍ مُنخفضة نسبيًا. وعزّزت روسيا أيضًا نفوذها في أجزاء أخرى من العالم العربي، ولا سيما في شمال إفريقيا، حيث استخدمت صفقات الأسلحة وقوات المرتزقة لتحقيق أهدافها. وصحيحٌ أن الحرب في أوكرانيا حوّلت اهتمام موسكو إلى جوارها الجيوسياسي المباشر، لكن من المبكر لأوانه توقّع حتى من روسيا المُنهَكة عسكريًا والمعزولة دوليًا أن تدير ظهرها للشرق الأوسط.

وقد وطّدت الصين بدورها علاقاتها ببلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، موسّعةً شراكاتها الاقتصادية والتجارية وكذلك مبادراتها في مجالات البنى التحتية والطاقة والتمويل والتكنولوجيا. وأطلقت بيجينغ أيضًا منتديات دبلوماسية مُتعدّدة الأطراف، من ضمنها منتدى التعاون الصيني-العربي، ووقّعت اتفاقات عسكرية ثنائية مع مصر وإيران والسعودية. وقد رحّبت الحكومات العربية بالنفوذ الصيني المُتنامي في المنطقة، لأنها ترى في التعاون مع بيجينغ فرصةً لتنويع علاقاتها مع القوى العظمى في أعقاب فك الارتباط الأميركي، ناهيك عن أن الصين تُشاركها عداءها للقيم الديمقراطية.

في غضون ذلك، بدأت بعض القوى المُتوسّطة أيضًا تبذل جهودًا أكبر لتحقيق مصالحها الإقليمية. فعلى سبيل المثال، تحوّلت الإمارات، التي كانت في السابق لاعبًا إقليميًا صغيرًا نسبيًا، إلى قوة مؤثّرة يُعتدّ بها في مصر وليبيا والسودان وتونس واليمن والقرن الأفريقي. وهي تُوفّر الدعم المالي والسياسي للحكومات السلطوية والميليشيات على حساب القادة الإصلاحيين أو المُنتخَبين ديمقراطيًا. أما تركيا التي كانت تطمح إلى نسج علاقات وثيقة مع أوروبا قبل عقدٍ من الزمن، فتنشط راهنًا في شمال أفريقيا والمشرق العربي، حيث تركّز على توسيع دائرة نفوذها من خلال دعم قوى إسلامية متحالفة معها في كلٍّ من ليبيا والصومال وسورية واليمن. وبالمثل، دخلت قطر أيضًا في المعادلة إلى جانب السعودية التي لطالما استخدمت عائداتها النفطية لشراء النفوذ في مختلف دول المنطقة. ولا يخفى أن إيران تواصل استغلال الانقسامات التي تعتري الكثير من الدول العربية لفرض سطوتها.

من غير المستغرب إذًا أن أكثر الحكومات العربية سعت في غالب الأحيان إلى تحقيق مصالحها الخاصة في الخارج على حساب القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. وأسهمت، تحت ذريعة "الاستقرار"، في تفكّك بعض الدول، وتقويض عمليات الانتقال الديمقراطي في دول أخرى، كان آخرها السودان وتونس، حيث تلقّى قادة الانقلاب دعمًا من بعض دول الخليج. يُضاف إلى ذلك أن بعض القوى الإقليمية الأخرى، ومن ضمنها مصر والأردن والإمارات، بدأت بتطبيع علاقاتها مع نظام الأسد، على الرغم من أنه متّهم بارتكاب جرائم حرب. والسبب المُعلَن لهذه الخطوة هو السعي إلى كبح النفوذ الإيراني في دول المشرق العربي.

لا حريّة ولا استقرار

مجدّدًا، أصبح المواطنون في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مخيّرين بين الحرية أو الاستقرار. ولكن على عكس الجيل السابق من القادة السلطويين العرب الذين كان يمكنهم على الأقل توزيع مزايا اقتصادية واجتماعية على مواطنيهم مقابل الحصول على الإذعان السياسي، إن الحكّام العرب الجدد لا يسعهم أن يعدوا مواطنيهم بتحقيق الازدهار أو الاستقرار. ففي ظل الرياح الاقتصادية العاتية الناجمة عن تفشّي وباء كوفيد 19-وعن الظروف غير المشجّعة على مستويَي الطاقة والمناخ في المدى البعيد، باتت الدول العربية عاجزة بشكل متزايد عن الوفاء بجانبها من الصفقة السلطوية. يعاني لبنان والعراق ضائقتَين اقتصاديتَين شديدتَين، فيما تغرق ليبيا وسورية واليمن في مستنقع الحروب الأهلية وتُكابِد أزمات إنسانية خطيرة. وحتى الدول التي تنعم باستقرار نسبي، مثل مصر وتونس، تواجه مشاكل اقتصادية، فيما على دول الخليج التي كانت سابقًا بالغة الثراء، أن تستعدّ للتعامل مع قرب أفول حقبة النفط. ربما منح الغزو الروسي لأوكرانيا دول الخليج متنفّسًا مؤقّتًا، لكن أنظمتها الريعية ستُصبح غير مستدامة في نهاية المطاف. ويترافق كل ذلك مع ارتفاع مستوى الدين العام نسبةً إلى الناتج المحلّي الإجمالي في جميع أرجاء المنطقة، في ظل تدنّي معدّلات الإنفاق على الخدمات العامة.

ونتيجة افتقار بعض الحكومات العربية إلى الوسائل اللازمة لاستمالة مواطنيها واستتباعهم، شرعت في إطلاق مشروعات كبرى ترمي إلى استعراض قوة الدولة وهيبتها، إنما من دون توفير أي خدمات فعلية. وخير مثال على ذلك مصر، إذ قد تصل تكلفة إنشاء عاصمتها الإدارية الجديدة المملوكة بشكل أساسي من المؤسسة العسكرية ووزارة الإسكان، إلى أكثر من 60 مليار دولار. يُشار إلى أن الإنفاق العام على هذا المشروع، وغيره من المشاريع القومية التي تصوَّر على أنها تجسيدٌ للتطور والتقدّم، أدّى إلى ارتفاع مستوى الدين العام المصري نسبةً إلى الناتج المحلّي الإجمالي ليبلغ 88في المئة. وبدرجة أقل، اتّبعت الحكومة التونسية أيضًا مقاربة مماثلة مبنيّة على الشعارات الفارغة، متغاضيةً عن الوقائع الاقتصادية، ما أدّى إلى تأجيج جذوة السخط الشعبي الذي ذكّرت بعض جوانبه بالمزاج العام الذي كان سائدًا في تونس في فترة ما قبل انتفاضة العام 2010.

وعلى صعيد آخر، تُضاف التحديات البيئية، بما فيها ارتفاع درجات الحرارة وندرة المياه، إلى قائمة المشاكل التي ستعرقل مساعي الدول العربية الرامية إلى تنمية اقتصاداتها وإعالة مواطنيها. واقع الحال أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة يمثّل ضعف المعدّل العالمي، ما يفاقم انعدام الأمن الغذائي، والهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية، وحالة التنافس على الموارد. ومن أصل 17 دولة تعاني من الإجهاد المائي في العالم، تقع 11 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ووفقًا لتقديرات لبنك الدولي، سيُكلّف شحّ المياه حكومات المنطقة نسبةً تتراوح بين 7و14 في المئة من ناتجها المحلّي الإجمالي بحلول العام 2050. في غضون ذلك، تُرغم موجات الجفاف والتصحّر المتزايدة سكان المنطقة على النزوح نحو المدن، ما يتسبّب بالضغط على البنى التحتية وتأجيج التوتر بين المجتمعات المحلية. فبين العامَين 2007 و2010 على سبيل المثال، أرغم الجفاف الذي غزا شمال شرق سورية قرابة 1.5 مليون شخص على مغادرة مناطقهم والنزوح إلى غرب البلاد، ما أدّى إلى زيادة هائلة في سكان المدن. صحيحٌ أن هذه الكارثة لم تطلق شرارة انتفاضة العام 2011، إلا أنها سرّعت وتيرة تدهور الظروف المعيشية وأذكت لهيب السخط الشعبي. واليوم، تتسبّب الصراعات الدائرة في ليبيا وسورية واليمن بتدفّق اللاجئين إلى العراق والأردن ولبنان والصومال وتونس وتركيا، ما يسهم في احتدام التنافس على الموارد الشحيحة أصلًا، فيما تواجه

السلطات المحلية في الدول المضيفة صعوبات جمّة في استيعاب الوافدين الجدد. ولا شكّ أن هذه الضغوط السكانية ستوقد، مع مرور الوقت، مشاعر السخط السياسي وتشعل الاضطرابات الاجتماعية-الاقتصادية.

ازداد إذًا اعتماد الدول العربية على أساليب الترهيب، نظرًا إلى عجزها عن تأمين سبل العيش لمواطنيها، ما رسّخ بدوره ثقافة الإفلات من العقاب في مختلف أرجاء المنطقة. وفيما شرعت الدول العربية بتطبيع علاقاتها مع النظام السوري، لم تعد مهتمّة على ما يبدو بمحاسبة المسؤولين السوريين على الجرائم المروّعة التي ارتكبوها. ويترافق ذلك مع غياب الزخم اللازم لتسوية أزمة اللاجئين السوريين، التي يُرجَّح أن يستخدمها نظام الأسد كورقة ضغط لتسريع عملية التطبيع معه. وطالما أن النظام باقٍ في السلطة في ظل غياب أي حلّ سياسي يُعتدّ به، فلن يتمكّن ملايين اللاجئين من العودة إلى وطنهم. وطالما يُسمح للمسؤولين السوريين بالإفلات من العدالة، فلن يكون لقادة الأنظمة السلطوية في مختلف أنحاء المنطقة رادعٌ فعلي يثنيهم عن ارتكاب جرائم مماثلة بحقّ شعوبهم.

منظومة غير مستقرّة

إن المنظومة السلطوية الجديدة التي تسود في الشرق الأوسط اليوم غير مُقدّرٍ لها أن تنعم بالاستقرار. فعلى عكس ما اعتبره الكثير من الباحثين "السلطوية المستدامة" التي طبعت المنطقة في المرحلة السابقة لانتفاضات العام 2011، يُرجَّح أن يؤدي المزيج الراهن من القمع المحلّي، مصحوبًا بتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والتدخّل الدولي في عددٍ من العواصم العربية، إلى زعزعة استقرار المنطقة على نحو متزايد، وتفاقم العنف، وعودة شبح التطرّف.

تواجه الحكومات السلطوية في الشرق الأوسط، التي نخرها الفساد وسوء الإدارة وأضنتها الأزمات الاقتصادية، صعوبات جمّة في تأمين المزايا الاجتماعية-الاقتصادية التي كانت تساعد في السابق على تهدئة شعوبها. وباتت الجهات المسلحة، سواء أجهزة الأمن القومي أو الميليشيات الخاصة، تضطلع بأدوار سياسية واقتصادية أكبر من أي وقت مضى في الكثير من الدول. في غضون ذلك، يعاني المواطنون العاديون الأمرّين تحت وطأة العنف المتزايد من جهة، والموارد المتضائلة من جهة أخرى، تمامًا كما كانت عليه الحال في دول عدّة قبل انطلاق انتفاضات العام 2011، وفي العراق وسورية قبل صعود نجم تنظيم الدولة الإسلامية.

في خضمّ هذا المشهد السياسي المحموم، زادت خطوات الصين وروسيا حدة التوترات بين القوى العظمى، فيما أجّجت تدخّلات إيران ودول الخليج النزاعات في المنطقة وأدّت إلى إذكاء النعرات الطائفية واستخدام الهويات الطائفية كسلاح، سعيًا وراء نفوذ إقليمي أكبر. في هذه الأثناء، يُبدي السنّة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا غضبًا وتوترًا من سياسات إيران التوسّعية، بعد أن أدّت العمليات التي أطلقتها القوات السورية المدعومة من إيران وروسيا، والتحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية، إلى تدمير أربع مدن سنيّة كبرى هي الموصل والرقة وحمص وحلب. لذا، يجب ألّا يطمئنّ أحدٌ إلى هذا المنعطف السلطوي الذي تسلكه المنطقة، بل ينبغي أن يشكّل رسالة تحذيرية ممّا قد يحمله المستقبل من أحداث مُزعزعة للاستقرار.

المصدر: كارنيغي

من حلب إلى ماريوبول

ثينك جلوبل هيلث

ليليان بوسنر

(اللغة الإنجليزية) 01 نيسان 2022

نص المقال:

تدمير مدينة ماريوبول الأوكرانية على يد القوات الروسية وتهجير سكانها، أعاد إلى واجهة الأحداث تدمير مدينة حلب، وصار تدمير المدينتين مرجعًا للدلالة على الهمجية الروسية في تعاملها مع المدنيين، وأعاد للسوريين ذكرياتهم الخاصة عن سلسلة الدمار الروسية في بلادهم.

تعددت الذكريات عن العمليات الروسية في الحرب ضد السوريين، اعتبارًا من مشاهد سقوط صاروخ "سكود" الروسي في الوسط التجاري للمدينة أو للحي، إلى الطائرة الروسية التي تناور وتنقض على الأبنية وتزيل بعضها من الوجود، وتحطم جوارها، ومناظر تساقط الشظايا على بعد مئات الأمتار، في استعراض للقوة الروسية والكفاءة النارية العالية التي تسددها إلى الأحياء السكنية المتهمة بالإرهاب لعدم تأييدها لنظام الأسد، ورفضها الحكومة المنتخبة بطريقة الإجماع وبنسبة 99.9% الطريقة التي ورثها نظام الأسد من الاستفتاءات والانتخابات الستالينية.

ومع مشاهد الحصار التي تفرضها القوات الروسية على المدن الأوكرانية، استعاد السوريون ذكرياتهم عن الحصار في ريف دمشق وفي حمص، التي أحكم إغلاقها "حزب الله" والميليشيات الإيرانية في ظل الحماية الجوية الروسية، بطرق مبتكرة قاربت التفتيش على حبة الدواء ورغيف الخبز الواحد.

ومع إطلاق روسيا صواريخها الفراغية على الأوكرانيين، تذكّر السوريون تصريحات الجنرالات الروس ووزير الدفاع، سيرغي شويغو، الذي كان يفاخر أمام العالم بأن روسيا جربت حوالي ثلاثمئة سلاح على الأراضي السورية (وعلى المدنيين السوريين) وفي وضع القصف الحي، وهذا ما روّج للسلاح الروسي الذي انتصر على سكان المخيمات وعلى المدارس والمستشفيات.

ولكن السلاح الروسي المجرّب في سوريا يتقهقر اليوم أمام الأسلحة التي يزوّد بها "الناتو" الأوكرانيين، وتتراكم العربات والمصفحات الروسية في الطرقات على شكل أكوام من الحديد المفكك، ولم تجرؤ الطائرات الروسية بعد شهر من الحرب على احتلال السماء الأوكرانية بشكل تام، فأنباء سقوط الطائرات والحوامات الروسية تتلاحق كل يوم بفضل الأسلحة الفردية المضادة للطائرات والمضادة للمدرعات، تلك الصواريخ المحمولة التي تم منع توريدها لـ" الجيش الحر" في سوريا حفاظًا على سلاسة القصف الروسي ضد السوريين.

ومع أنباء تحطيم الممتلكات الخاصة ونهب الجنود الروس للمتاجر، استرجع السوريون مناظر "التعفيش"، إذ نهبت قوات الأسد، وبحماية روسية، الأثاث المتبقي في البيوت من "كنب" وحصائر وسجادات وبرادات وأدوات إلكترونية، ولم يبقوا إلا الجدران وأحجار المراحيض التي تعسّر عليهم اقتلاعها، وقد استولى الجنود حتى على الدجاج في القرى البعيدة. ولا يعرف أحد إن كان الجنود الروس قد افتتحوا أسواقًا لتصريف غنائمهم التي كسبوها في أوكرانيا، على شاكلة الأسواق التي افتتحها جنود الأسد في دمشق، واللاذقية، وطرطوس، وحمص.

ومع تداول الفيديوهات عن أوضاع بيوت الأوكرانيين المدمرة، استرجع السوريون رسائل "الواتساب" التي تأتيهم عن أحوال بيوتهم التي تحطمت، وصولًا إلى أخبار هدمها من قبل مقاولي البناء الجدد الذين يستثمرون في قوانين الاستيلاء على منازل الغائبين، واستيلاء "الشبيحة" والميليشيات الإيرانية على ما نجا من تلك البيوت. واسترجع الكثير منهم قرارات الاستيلاء على بيوتهم بحجة المعارضة، والإرهاب، تبريرًا لإعادة هندسة السكان.

روسيا اليوم بحاجة إلى هندسة السكان في المناطق التي استولت عليها من أوكرانيا، وقد تستلهم تجربة نظام الأسد وإيران في إجراءات التطهير السكاني، ولكن الروس لا يزالون في حالة تقصير في استنساخ تجربة "الشبيحة"، فرمضان قديروف وجماعته لا يشكّلون الكثافة "التشبيحية" التي شكّلها مؤيدو النظام والميليشيات الإيرانية، وحتى لو نقلت روسيا "الفيلق الخامس" كله مع قائده "النمر"، فهو لا يكاد أن يكون نقطة في بحر المسافات الكبيرة في أوكرانيا، ولعل انتفاء التمايز الديني بين روسيا وأوكرانيا حرم القوات الغازية من أهداف مقدسة تدافع عنها، كما فعلت روسيا في ادعائها الدفاع عن المسيحيين في سوريا أسوة بإيران التي تدّعي أن مجيئها من أجل حماية مزار السيدة زينب، والعتبات المقدسة التي زرعتها على عجل في معظم مدن الساحل السوري وفي حلب والجزيرة السورية.

السوريون في ذكرياتهم يسترجعون مناظر جحافل المهجّرين الذين لا يزالون يصلون حتى اليوم إلى الشمال السوري، بعد أن ملأوا البلدان المجاورة. وما أشبه بولونيا ورومانيا والمجر اليوم بتركيا والأردن ولبنان، وما أشبه الضياع الذي لاقاه السوريون بالضياع الذي ينتظر الأوكرانيين، فالنزوح والتهجير والحرمان من الحياة المعتادة، ومن العمل، والاضطرار إلى تعلم لغة أخرى، وقوانين عمل جديدة، وصعوبات الاندماج في مكان جديد، وفي ثقافة جديدة، من الأمور التي تزيد غربة المهاجرين، وتحيلهم إلى عبء على الآخرين مهما كانت درجة الترحيب بالنازح أو المهاجر، هذا إن دام الترحيب أكثر من أشهر قليلة.

بوتين ووزير خارجيته لافروف ووزير دفاعه شويغو، ومرتزقته من عصابات طباخه بريغوجين، ووكالاتهم الإخبارية الكاذبة، شكّلوا كارثة حلّت على السوريين منذ العام 2015، وها هم يعيدون صناعة كارثة جديدة تعصف بحياة الأوكرانيين ومستقبلهم ومستقبل بلادهم، وصاروا يهددون السلام في أوروبا وفي العالم عبر تلويحهم باستعمال الأسلحة النووية.

مصير حلب الذي يشابه مصير ماريوبول يدفعنا لمطالبة العالم الحر أن يتحد في وجه القيادة الروسية من أجل معالجة الآلام السورية مع الآلام الأوكرانية، ونأمل أن يتم ضم ملفات جرائم الحرب الروسية في سوريا، إلى ملف جرائم الحرب في أوكرانيا الذي تعدّه الدول الغربية لمحاسبة القادة الروس.

المصدر: ثينك جلوبل هيلث

تجارة الكبتاغون تتجاوز5 مليارات دولارفي عام 2021

لوفيغارو

(اللغة الفرنسية) 04 نيسان 2022

خلاصة المقال: قالت صحيفة لوفيغارو (Le Figaro) الفرنسية إن عائدات تهريب الكبتاغون في الشرق الأوسط وصلت إلى 5 مليارات دولار، مما يعكس زيادة هائلة في تجارة غير مشروعة واسعة النطاق تشكل خطرا متزايدا على الصحة والسلامة في المنطقة، مشيرة إلى أن حكومة الرئيس السوري بشار الأسد -التي تخنقها العقوبات الدولية- تعتمد على تهريب هذا المخدر كوسيلة للبقاء السياسي والاقتصادي.

وأوضحت الصحيفة أن تقريرا لمعهد "نيو لاينز (New Lines) "سينشر اليوم الثلاثاء يرسم صورة مقلقة لتأثير الطفرة في إنتاج أحد المؤثرات العقلية المسمى الكبتاغون، وهو "أمفيتامين" المشتق من عقار قديم، مشيرة إلى أن التقرير -الذي كتبه المحللان كارولين روز وألكسندر سودرهولم- يوضح أن "تجارة الكبتاغون تشكل اقتصادا غير مشروع سريع النمو في الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط."

و"استنادا إلى عمليات المصادرة وحدها تقدر القيمة السوقية المحتملة للكبتاغون في عام 2021 بأكثر من 5.7 مليارات دولار" حسب التقرير، وهو ما يمثل زيادة كبيرة عن التقديرات البالغة 3.5 مليارات دولار في عام 2020، رغم أنه لا يعكس سوى قيمة المضبوطات التي بلغت أكثر من 420 مليون قرص، مع أن العديد من الدول لم تفصح عن إحصاءات سنوية حول هذا الموضوع، مما يعني أن كمية الحبوب المضبوطة الفعلية من المحتمل أن تكون أعلى مما ذكر ولا تمثل سوى جزء بسيط من إجمالي كمية الكبتاغون المنتجة.

وأوضح التقرير أن سوريا هي المنتج الرئيسي للكبتاغون، والمملكة العربية السعودية هي السوق الرئيسي له، وقالت إنه يباع على شكل قرص أبيض صغير مختوم بشعار مميز يمثل نصف قمر، وقد تم حظره رغم أنه في الأصل دواء من عائلة الأمفيتامين وعقار تم تسويقه منذ بداية الستينيات في ألمانيا، ومكونه الفعال هو الفينيثايلين.

عائلة الرئيس تشارك في التهريب

وقد أصبح الكبتاغون الآن اسم العلامة التجارية لعقار يتم إنتاجه واستهلاكه بشكل حصري تقريبا في الشرق الأوسط، وهو يحتوي غالبا على القليل من الفينيثايلين أو لا يحتوي عليه إطلاقا، وهو قريب من مخدر "السبيد" كما يبين التقرير.

وتتجاوز القيمة السوقية للكبتاغون المنتج في سوريا الآن -حسب تقرير نيو لاينز- بكثير الصادرات القانونية للبلاد، مما أكسبها لقب "دولة المخدرات."

ويوثق التقرير كيف يشارك أفراد عائلة الرئيس بشار الأسد ونظامه في تصنيع وتهريب هذا المخدر.

وحسب الصحيفة، فإن بعض وحدات إنتاج الكبتاغون توجد في لبنان ثالث أكبر مصدر للحشيش في العالم بعد المغرب وأفغانستان كما يقول التقرير، ويعتبر هذا البلد "امتدادا لتجارة الكبتاغون السورية، فهو نقطة عبور رئيسية لتدفقات هذه المادة"، مما يشير إلى أن شخصيات النظام السوري تستفيد من دعم المليشيات المختلفة لتنظيم هذه التجارة، بما في ذلك حزب الله اللبناني الذي يشمل نفوذه امتدادا طويلا للحدود السورية اللبنانية، مما يعطيه دورا رئيسيا في التهريب.

ويرى التقرير أن "حزب الله لعب دورا داعما مهما في تجارة الكبتاغون استنادا إلى خبرته في السيطرة على إنتاج وتهريب الحشيش اللبناني من جنوب وادي البقاع." (ترجمة: الجزيرة)

المصدر: لوفيغارو

النظام السوري استغل المساعدات لتعزيز سلطته

مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن

ناتشا هول

(اللغة الإنجليزية) 04 نيسان 2022

خلاصة المقال:

كثيرًا ما كانت المساعدات الإنسانية والإغاثية للشعب السوري، محل اهتمام رسمي وشعبي من كافة دول العالم، إلا أن طول الأزمة السورية، أكسب النظام السوري في دمشق «مهارات وأدوات»، لاستغلال تلك المساعدات في إطالة أمد الأزمة، حسب تقرير بحثي. وأشار إلى أنه ربما يصح القول بأن المساعدات الدولية لسوريا تشهد «نقطة انعطاف»، مع استمرار عدد السوريين المحتاجين في الارتفاع، ومواصلة دمشق استخدام المساعدات لمكافأة حلفائها ومعاقبة خصومها.

وفي دراسة بحثية صدرت أخيراً عن مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن، ومن إعداد الباحثة ناتشا هول متخصصة في دراسات الشرق الأوسط، كشفت أن الحكومة السورية استطاعت وبشكل متزايد تحويل المساعدات الإنسانية إلى أداة سياسية، وبالتالي، فإن الجهود العالمية لدعم الشعب السوري لها تأثير متزايد في تعزيز الحكومة السورية سياسياً ومالياً، وهي نفس الحكومة المسؤولة عن معاناة ملايين السوريين ونفي ملايين آخرين.

واعتبرت الدراسة، أن إضافة مساعدات بمليارات الدولارات إلى النظام الحالي لن تنقذ سوريا، بدلاً من ذلك، سترسخ الحكومة «والجهات الفاعلة السيئة»، ما يضمن استمرار معاناة ملايين السوريين، الذين هم في أمسِّ الحاجة إلى المساعدة. وأشارت إلى أن الحكومة السورية نجحت في تحويل الاهتمام الدولي «ببؤس شعبها» إلى مركز ربح، فقد نمت مهاراتها في تحول وإعادة توجيه المساعدات إلى أغراضها الخاصة، سواء في المناطق التي تسيطر عليها أو من خلال تشكيل الوصول الدولي إلى المناطق التي لا تصل إليها. وأضافت: «بينما يسعى المانحون الدوليون بشكل متزايد إلى دعم تعافي سوريا، فإنهم يفعلون ذلك دون معالجة التقييمات والتقارير التي لا تعد ولا تحصى، والتي تشير إلى التلاعب المنهجي في نظام المساعدة. ولم تكن المساعدة الإنسانية قادرة على الإطلاق على معالجة المشاكل السياسية في الأساس. ورغم ذلك، فإن حدود المساعدة الإنسانية لا تعفي وكالات المعونة أو الحكومات المانحة من الحاجة إلى فهم الطرق التي تؤثر بها المساعدة الإنسانية على البيئة السياسية والعكس صحيح.«

ونصحت الدراسة يأتي من أجل الحصول على أي نفوذ لتفعيل المبادئ الإنسانية، وتعظيم مكاسب المساعدة للسوريين، يجب على الحكومات المانحة دمج المساعدات في استراتيجية أكبر لسوريا والمنطقة، حيث يتحمل المانحون مسؤولية العمل معاً، لتشكيل العملية خطوة بخطوة لضمان وصول المساعدات إلى جميع المحتاجين، وعدم وقوعها في أيدي «أمراء الحرب.« وحذرت الدراسة البحثية الأميركية، من أن عدم القيام بذلك سوف يديم حالة عدم الاستقرار، وستحتاج الاستجابة الدولية للأزمة السورية إلى التركيز على أربعة محاور أساسية وهي:

أولاً، يجب على المانحين تقييم أولوياتهم، وفهم إلى أين تتجه المساعدة وإلى من تصل، وهم بحاجة إلى إجراء تقييم صارم.

ثانياً، نصحت الحكومات المانحة التي لها مصلحة في سوريا، بالانخراط في دبلوماسية ومفاوضات أكثر اتساقاً، لأنهم بحاجة إلى التفاوض نيابة

عن قطاع المساعدة في شمال غربي وشمال شرقي سوريا، وعليهم التفاوض بشكل جماعي مع الحكومة السورية والقوى الخارجية لمنع التدخل في استجابة المساعدات وتأمين وقف إطلاق النار.

ثالثاً، يجب على المجتمع الإنساني التركيز بشكل أكبر على المرونة، والتي من شأنها تحسين قدرات المجتمعات على تحمل الصدمات التي تتعرض لها استجابة المساعدات الطارئة، مشيرة إلى أن هذا الدعم مهم بشكل خاص في الشمال الغربي والشمال الشرقي، حيث يواجه ملايين الأشخاص الذين أنهكتهم الحرب والمشردون مستقبلاً قاتماً بدون هذه المساعدة.

وأخيراً، نصحت بأنه يجب أن يعمل المانحون بجهد أكبر لتيسير المساعدات، في حين أن العقوبات وإجراءات مكافحة الإرهاب تخدم غرضاً مهماً، فهي لا تعوق تقديم المساعدة فحسب، بل إنها غالباً تزيد من قوة الجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات. كما يجب عمل المزيد من التأكيدات المباشرة للبنوك أو حتى إنشاء قناة مصرفية للمساعدة وتنسيق اللوائح بين الحكومات المانحة، مع ضمان العناية الواجبة لضمان عدم تورط الموردين والشركاء في انتهاكات حقوق الإنسان.

واختتمت بالقول: "سيؤدي تلاعب الحكومة السورية المستمر بالمساعدات الإنسانية إلى ترسيخ الحرمان والقمع اللذين أشعلا الحرب، وإطالة أمد عدم الاستقرار والنزوح بعيداً في المستقبل. في حين أن المساعدات وحدها لا يمكنها إصلاح سوريا، فإن الاستثمارات الواعية في الأمن البشري من خلال الخطوات المقترحة هنا يمكن أن تخفف المعاناة وتعطي الأمل للسكان المصابين بصدمات نفسية"

المصدر: مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية في واشنطن نقلاً عن الشرق الأوسط

خلفية زيارة بشار الأسد إلى الإمارات

اورســـام

حمزة هاشيل

(اللغة التركية) 23 اذار 2022

نص المادة: قام بشار الأسد بزيارة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في 18 مارس 2022، والتقى أولاً بالشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، أمير دبي، ثم محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي.

على الرغم من وصف هذه الزيارة بأنها زيارة مفاجئة من قبل العديد من المحللين المحليين والدوليين، إلا أنها في الواقع برنامج تم التخطيط له منذ حوالي أربعة أشهر وتم تأجيله بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا.

في الواقع، في 20 أكتوبر 2021، أجرى الأسد ومحمد بن زايد محادثة هاتفية، وبعد هذا الاجتماع مباشرة، في 9 نوفمبر 2021، زار وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان دمشق مع وفده.

على الرغم من عدم وجود معلومات واضحة حول تفاصيل هذه الزيارة في ذلك الوقت، فقد تمت دعوة بشار الأسد إلى الإمارات وكان من المتوقع عقد مثل هذا الاجتماع. لدرجة أنه عندما ننظر عن كثب إلى المسار طويل الأمد للعلاقات بين الجانبين، سنرى بوضوح أن هذه الزيارة هي جزء من جهود التطبيع الذي يقوم بها نظام الاسد.

بالنظر إلى العمليات الدبلوماسية التي تطورت منذ بداية الحرب الأهلية السورية، تم إجراء بعض الزيارات رفيعة المستوى من العالم العربي إلى دمشق حتى زيارة الأسد لأبو ظبي، لكن بشار الأسد لم يزر أي دولة عربية.

إن هذه الزيارة التي تمت على الرغم من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بموجب قانون قيصر للحماية المدنية في سوريا هي علامة على أنه سيتم اتخاذ المزيد من الخطوات بين العالم العربي وإدارة دمشق.

ستكتسب جهود التطبيع الأحادية التي يبذلها نظام الأسد بعدًا جديدًا وتأتي بعملية يتم فيها تسريع خطوات التطبيع المتبادل. وبالنظر إلى إعادة الهيكلة المحتملة في سوريا، يمكن الاعتقاد أن العديد من الدول العربية سترغب في الاستفادة من الفرص التي ستنشأ هنا.

هذه العملية، التي تم فيها اختبار عدم فعالية العقوبات المنصوص عليها في قانون قيصر، قللت من هامش المخاطرة لتطبيع العلاقات مع الأسد. ورغم أن جهود نظام الأسد لإقامة علاقات دبلوماسية مع الإمارات تستند إلى أسباب مثل "الشرعية وإعادة الهيكلة والتطبيع والعودة إلى جامعة الدول العربية"، إلا أن استعداد إدارة أبو ظبي لتقييم إمكانيات التعاون مع نظام الأسد رغم الولايات المتحدة هي قضية تحتاج إلى التوقف عندها.

وتحاول الإمارات، أحد أهم حلفاء واشنطن في الخليج، مؤخرًا تنفيذ سياساتها المستقلة بدلاً من اتباع نهج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. على الرغم من وجود العديد من الأسباب لهذا الموقف ومنها فشل الولايات المتحدة في تقديم الدعم المتوقع ضد المخاوف الأمنية في الخليج، وأيضاً تحول تركيز الولايات المتحدة العالمي من الشرق إلى محور آسيا والمحيط الهادي وأوروبا الشرقية، دفعت دول الخليج إلى عمليات بحث جديدة. ومن التطورات الأخرى التي سرعت تنفيذ الخليج للسياسات "رغم الولايات المتحدة" أن زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين للخليج في آذار / مارس 2019 أتاحت فرص تعاون جديدة لدول المنطقة.

كما رحبت الإمارات بهذا النهج الروسي، الذي اكتسب صورة عسكرية قوية في سوريا رغم ضغوط الولايات المتحدة، كما يمكن قراءة فشل إدارتي الرياض وأبو ظبي في إدانة روسيا في أزمة أوكرانيا نتيجةً للخطوات المتخذة منذ تلك الفترة.

من أجل خلق دعم دولي ضد الغزو الروسي لأوكرانيا والسيطرة على ارتفاع أسعار النفط، أراد الرئيس الأمريكي بايدن لقاء ولي عهد الإمارات، وكذلك ولي عهد المملكة العربية السعودية، لكنه لم يتمكن من الحصول على رد لهذا الطلب.

إن حقيقة أن الولايات المتحدة، التي تُعد العمود الفقري للاستراتيجية الأمنية الخليجية، لم تتمكن من الحصول على إجابة لهذا الطلب كانت مؤشرًا آخر مهم على افتقار الخليج للثقة في الولايات المتحدة.

وقد عزز هذا الموقف صورة روسيا التي استعرضت قوتها في سوريا ولم تتخل عن تدخلها في أوكرانيا رغم عقوبات الناتو على دول الخليج.

لذلك، بدأت دول الخليج في التحرك من خلال تقييم فرص التعاون التي تأتي في طريقها بالمعنى العالمي والإقليمي لمصالحها الوطنية. بعبارة أخرى، يجب تقييم التحول في سياسة الإمارات تجاه سوريا وسياستها المتمثلة في إرسال رسائل وحدة مع نظام الاسد في كل منصة، من خلال أخذ هذه التطورات في الاعتبار. وان هذه العلاقات الوثيقة بين الإمارات العربية المتحدة ونظام الاسد تتبعها الولايات المتحدة بلا شك عن كثب.

لم يكن رد فعل إدارة واشنطن على زيارة الأسد هذه للإمارات مختلفًا عن رد الفعل الذي تلقاه على زيارة وزير الخارجية الإماراتي عبد الله بن زايد آل نهيان إلى دمشق في تشرين الثاني (نوفمبر) 2021.

في واقع الأمر، استخدم المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية نيد برايس عبارات "نحن منزعجون للغاية وحزينون لمحاولة إضفاء الشرعية على بشار الأسد" ولم يتضمن أي بيان في بيانه بأن العقوبات ستُفرض على الأطراف التي تقوم بتطبيع العلاقات مع النظام تحت قانون قيصر.

لم يكن نهج الولايات المتحدة هذا تجاه تطور الأحداث في محور إدارة دمشق قادرًا على وقف خطوات التطبيع الإماراتي، بل فتح الباب أيضًا أمام دول أخرى أرادت تطبيع العلاقات مع النظام.

في حين أنه من المهم للغاية بالنسبة لمنهج شامل قراءة الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات بين الإمارات والنظام من خلال المشاركات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة وروسيا، فإن تجاهل المقاربات البراغماتية الإقليمية لأبو ظبي ودمشق يجعل هذه القراءة غير مكتملة.

في واقع الأمر، عندما تؤخذ مصالح الإمارات في الاعتبار، يُلاحظ أن هناك مكاسب مهمة يمكن الحصول عليها من مثل هذا التقارب.

بناءً على التجربة الأمريكية، قد ترغب الإمارات، التي تتوقع أنها تستطيع الوثوق بالقوى العظمى إلى حد ما، في الحصول على فرصة للتوسط في نظام جديد محتمل في الشرق الأوسط في المستقبل من خلال تطوير علاقات وثيقة مع الأسد، الذي سيطر إلى حد كبير على الحرب الأهلية. وقد يخلق هذا الوضع معادلة يكون فيها للإمارات رأي في عمليات الحل السياسي في المنطقة.

إدراكًا لحقيقة أن الاقتراب من الأسد في الشرق الأوسط يعني الاقتراب من القوة النووية الروسية، يمكن لإدارة أبو ظبي بالتالي أن يكون لديها منطقة مناورات دبلوماسية.

بالإضافة إلى هذه المكاسب الدبلوماسية، تريد الإمارات الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتوقعة في سوريا على المدى القريب والمتوسط، إعادة علاقاتها الاقتصادية المتدهورة مع سوريا إلى مستوى ما قبل الحرب.

عندما ننظر إلى العلاقات الثنائية التي تطورت والتطبيع من خلال الزيارات المتبادلة من حيث مصالح النظام، يمكن أن نرى بسهولة أن نظام الاسد هو الطرف الأكثر استعدادًا في هذا الصدد.

في واقع الأمر، يعيش أكثر من ثمانين في المائة من سكانها تحت خط الفقر ودمرت كل بنيتها التحتية، وستبحث الدولة عن فرصة للنهوض مرة أخرى باستثمارات دول الخليج الغنية مثل الإمارات.

إذا تبع استثمارات الإمارات العربية المتحدة استثمارات أخرى من قبل دول عربية أخرى، يمكن لنظام الأسد تجنب الاعتماد على روسيا وإيران لتمويل إعادة الإعمار إلى حد ما.

بالإضافة إلى ذلك، دخلت روسيا، أقوى لاعب في سوريا، في المجهول بعد الحرب مع أوكرانيا. وبسبب عقوبات دول الناتو، قد يشهد الاقتصاد الروسي انهيارات تاريخية، ومن المرجح أن تظهر واحدة من أكثر الانعكاسات السلبية لهذا الوضع على إدارة دمشق.

لذلك، ولتقليل هذا الخطر، تولي دمشق أهمية أكبر من أي وقت مضى للعلاقات مع أبو ظبي. لكن إدارة الأسد، التي تريد إحياء الورقة العربية عبر الإمارات، تريد موازنة نفوذ إيران من خلال كسر الضغط الذي تمارسه إيران على النظام.

كان لاستضافة بشار الأسد على أعلى مستوى من قبل السلطات الإماراتية تأثير كبير على بحث الأسد عن الشرعية. لدرجة أن خطوات الإمارات لتطوير علاقات دبلوماسية رفيعة المستوى مع نظام الأسد من المرجح أن تتبعها دول عربية أخرى في الخليج والمنطقة، وخاصة عمان والبحرين والأردن، وسوف يقومون بزيارات متبادلة مع نظام الاسد. ولقد اتخذ نظام الاسد، الحريص على العودة إلى العالم العربي، خطوة حاسمة نحو هذا الهدف بدعم من الإمارات.

لكن في ظل معارضة قطر لتوجهات التطبيع مع نظام الأسد، وصمت إدارتي الرياض والقاهرة بشأن عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية، والعقبة الأمريكية، كان نظام الاسد بحاجة إلى وقت للعودة إلى الجامعة العربية، ودون اتخاذ خطوات هادفة نحو حل سياسي، يمكن القول إن التطبيع غير ممكن الآن.

المصدر: اورســـام

محللون: روسيا لن تتخلى عن سيطرتها على سوريا وسط حرب أوكرانيا

يونايتد برس انترناشيونال

دلال سعود

(اللغة الإنجليزية) 04 نيسان 2022

نص المقال:

ظهرت روسيا كلاعب مهيمن في سوريا بعد إنقاذ نظام الرئيس بشار الأسد من الانهيار في عام 2015. ويقول محللون سياسيون وعسكريون عرب لن تتخلى عن نفوذها المتزايد ومصالحها الاستراتيجية وسط غزوها لأوكرانيا.

و مع دخول الحرب أسبوعها السادس، تُعد الصور ومقاطع الفيديو التي تظهر قصفًا مدمرًا واسع النطاق للمدنيين والمستشفيات وعمليات تهجير قسري في أوكرانيا تذكيرًا مؤلمًا بالتكتيكات المستخدمة في سوريا.

ومع ذلك، قد لا ينجح نجاح روسيا الاستراتيجي في سوريا في أوكرانيا حيث أجبرت مقاومة شرسة غير متوقعة روسيا على تعديل خططها العسكرية. كما تواجه موسكو عزلة دولية بسبب غزوها في 24 فبراير. ومهما كانت النتيجة يقول المحللون العرب إن روسيا من غير المرجح أن تتخلى عن مكاسبها في سوريا.

حيث ان موسكو انتظرت فترة طويلة لتأمين وجود عسكري دائم في شرق البحر الأبيض المتوسط بقاعدتين عسكريتين في سوريا، قاعدة حميميم الجوية بالقرب من اللاذقية والقاعدة البحرية في ميناء طرطوس واتفاقًا على استمرار هذا الوجود لمدة 49 عامًا على الأقل.

"يعتقد البعض أن روسيا المتورطة من الرأس إلى القدم في أوكرانيا لن تتمكن من الحفاظ على دورها المتميز في سوريا.

قال عريب الرنتاوي مؤسس ومدير مركز القدس للدراسات السياسية في عمان لـUPI انني أعتقد أنها لن تتخلى بسهولة أو تتخلى عن مكاسبها بعد أن استثمرت الكثير لفرض وجودها في سوريا ".

* نهاية مجهولة:

بينما لا يزال من المبكر معرفة ما إذا كانت الحرب الأوكرانية ستكون لها تداعيات خطيرة على سوريا في غياب تطورات عسكرية كبيرة أو تسوية سياسية، قال الرنتاوي إن موسكو "ستواصل طريقها" هناك لكنها قد تعدل خططها.

وقال إنه من الصعب أن نتخيل أن الحرب الأوكرانية ستنتهي بخروج أحد الطرفين "منتصرًا وهزم الآخر". لكنها قد تكون "مواجهة طويلة الأمد."

"إذا سجل بوتين نقاطًا لصالحه في حرب أوكرانيا ، فإن هذا سيعزز موقعه في سوريا بأي شكل من الأشكال. وإذا خسر بطريقة أو بأخرى، فلن ينطبق هذا بالضرورة على سوريا حيث لا تشارك قواته بشكل مباشر في المعارك". وأوضح الرنتاوي أن معظم المقاتلين في سوريا ليسوا من الروس بل من السوريين والميليشيات المتحالفة معهم.

وقال إن روسيا لن تقاتل تركيا في المنطقة الشمالية الغربية أو القوات الأمريكية في المناطق الكردية في الشمال الشرقي، وانه ستنتهي مشاكل سوريا بالتسويات السياسية.

لكن الرنتاوي حذر من أن "هزيمة بوتين وإهانة روسيا قد يخلقان أزمات لا يعرف أحد كيف ستنتهي." ولن يتمكن بوتين من فرض إرادته على الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي و "المخرج الوحيد هو تسوية لم تتشكل بعد."

قال رياض قهوجي، محلل الأمن والدفاع في الشرق الأوسط المقيم في دبي ، والذي يرأس معهد الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري ، إنه لا توجد مؤشرات على أن الوجود الروسي في سوريا سيتغير. ولا أرى تغييرا حقيقيا في التدخل أو الموقف الروسي في سوريا. وقال قهوجي لـ:UPI "لا أرى علاقة مباشرة بحدوث مثل هذا الشيء باستثناء أن التركيز العسكري الآن على أوكرانيا."

وأوضح أن روسيا تحاول التعامل مع "مواجهتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي والعقوبات الاقتصادية" التي فرضتها الدول المعارضة لغزوها للإضرار باقتصادها.

* بلدان أخرى:

روسيا ليست وحدها في سوريا. هناك أيضًا إيران وإسرائيل وتركيا والولايات المتحدة مع مصالح مختلفة واستراتيجيات متغيرة خاصة بعد اندلاع حرب أوكرانيا.

وقال قهوجي إن "موسكو بحاجة إلى الدول العربية ولا يمكنها التخلي عن الإيرانيين أو طردهم من سوريا، فهذا لن يحدث، سيحتاجونهم أكثر الآن."

لكن التحدي سيكون العلاقات الروسية الإسرائيلية والهدف الاستراتيجي لإسرائيل المتمثل في منع خصمها اللدود إيران من تعزيز وجودها في سوريا من خلال استهداف قواتها وحلفائها من الميليشيات باستمرار وعرقلة نقل الأسلحة المتطورة إلى حزب الله.

وقال قهوجي "هذا هو المكان الذي يمكننا أن نرى فيه بعض التغييرات. إذا قرر الإسرائيليون المضي قدما في أي عمليات كبيرة في سوريا، فسيتعين على روسيا إعادة النظر في موقفها لأنهم لا يستطيعون حقا فتح جبهة جديدة في وقت تكون فيه أوكرانيا في أيديهم. "

تبدو إسرائيل مترددة أثناء محاولتها الحفاظ على التوازن وتجنب تفضيل طرف على الآخر في حرب أوكرانيا.

ويقول الخبراء إن ما تريده إسرائيل في الغالب من روسيا هو الحد من نفوذ إيران ووجودها في سوريا.

وقال زياد ماجد الأستاذ المساعد لدراسات الشرق الأوسط بالجامعة الأمريكية في باريس إن إسرائيل تريد الحفاظ على "علاقاتها المتميزة والاستراتيجية للغاية" مع موسكو حتى تستمر قواتها الجوية في استهداف القوات الإيرانية والميليشيات المتحالفة معها في سوريا.

وقال ماجد لـ UPI: "لكن في الوقت نفسه لا يمكنهم استفزاز الولايات المتحدة، فقد تعرضوا بالفعل لانتقادات لأنهم سمحوا على ما يبدو أن يفر بعض المتنفذون الروس بأموالهم إلى إسرائيل أو على الأقل عدم احترام العقوبات التي تم فرضها".

هل ستشعر إسرائيل، التي تشعر بقلق شديد بشأن اتفاق لإحياء الاتفاق النووي الإيراني مع الولايات المتحدة، بمرور الوقت أنها تستطيع استهداف القوات الإيرانية بشكل أكبر في سوريا؟

واضاف "اعتقد ان الاسرائيليون سيبقون نوعا من الوضع الراهن في سوريا. وسيحافظون على ضغوطهم دون تسريع أو تكثيف القصف أو إنهائه وإظهار ما يمكن اعتباره ضعفًا أو توجهًا مترددًا."

إيران هي قضية أكثر تعقيدًا فيما يتعلق بالاتفاق النووي الذي قد يزيد التوتر مع روسيا. وقال ماجد: "لم يرغب الروس في إبرام الاتفاق النووي أثناء اندلاع حرب أوكرانيا." وأضاف "لا يريدون تهميشهم. يريدون إبقاء المفاوضات حية لكن من دون التوصل إلى حل". ولا تريد إيران التضحية بتحالفها مع روسيا ولا تفويت فرصة إبرام الاتفاق النووي. وأضاف ماجد: "ستظل إيران كعادتها تعتمد على الوقت وتتبنى إستراتيجية طويلة المدى لتعزيز وجودها في سوريا وربما تنتقم أكثر من أي وقت مضى من الإسرائيليين."

وقال الرنتاوي صحيح أن روسيا وإيران حليفان ولهما مصالح مشتركة تجعلهما "يبقيان خلافهما تحت الطاولة" لكنهما "يتنافسان على من له اليد العليا في سوريا ومن له التأثير الأكبر داخل مؤسسات صنع القرار فيها".

وقال الرنتاوي "الميزان كان يتحول لصالح روسيا ولا أعتقد أن ذلك سيتغير." ولقد حان الوقت بالنسبة للأسد لرد الجميل وإظهار ولائه ودعمه لبوتين. لكنه يخاطر "بمزيد من العزلة" بتجنيد مقاتلين سوريين للقتال إلى جانب القوات الروسية في أوكرانيا في وقت بدأت عزلته العربية تتلاشى. وفي وقت سابق من الشهر الجاري، قام الأسد بزيارة إلى الإمارات العربية المتحدة في أحدث مؤشر على التقارب بين سوريا وبعض الدول العربية.

وأضاف: "بوتين يريد أن يظهر أن هناك متطوعين يدعمون القضية الروسية وأنه يمكنه الاعتماد عليهم. وبالنسبة للأسد، هذه طريقة لإظهار الولاء وإظهار أن لديه دورًا يلعبه حتى لو لم يأخذ أحد ذلك على محمل الجد. وأضاف ماجد: "لكن هذا سيكلفه مزيدًا من العزلة وربما المزيد من العقوبات لاحقًا".

المصدر: يونايتد برس انترناشيونال

دولة قطر تجدد جهودها للتعاون مع الشركاء الدوليين لحل الأزمة السورية

بيننسوله

(اللغة الإنجليزية) 02 نيسان 2022

نص المادة: أكدت دولة قطر أنها ستواصل السعي بالتعاون مع الشركاء الدوليين لدعم السبل الممكنة للمساهمة البناءة في تسوية الأزمة السورية من خلال عملية سياسية هادفة تؤدي إلى انتقال سياسي وفق إعلان جنيف في تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 لتحقيق التطلعات المشروعة للشعب السوري والحفاظ على وحدة سيادة سوريا واستقلالها.

جاء ذلك في بيان دولة قطر الذي ألقته السكرتيرة الأولى للوفد الدائم لدولة قطر لدى الأمم المتحدة (شريفة يوسف النصف) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تقرير الآلية الدولية المحايدة والمستقلة للمساعدة" في التحقيق ومقاضاة الأشخاص المسؤولين عن أخطر الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في سوريا منذ آذار / مارس 2011 "وبموجب بند منع النزاع المسلح.

وشدد البيان على أن المساءلة ومنع الإفلات من العقاب لهما أهمية قصوى لردع استمرار أو تكرار الجرائم ضد الإنسانية، مؤكدة أن المساءلة عامل مساعد لتحقيق المصالحة والسلام المستدام وإنهاء الأزمة السورية التي طال أمدها. وجددت دولة قطر في بيانها دعمها لإنشاء الآلية وتفعيلها وتقديم الدعم اللازم لها ومبدأ المساءلة. وأشار البيان إلى مواقف قطر تجاه الأزمة السورية بما في ذلك الالتزام بتقديم مساعدات إنسانية لمعالجة معاناة الشعب السوري الشقيق، والتأكيد منذ البداية على تسوية سلمية للأزمة، مشيراً إلى أنها الطريقة الوحيدة التي تضمن وقف هذه المعاناة . وشدد بيان دولة قطر على ضرورة استمرار دعم دول الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى للآلية الدولية المحايدة والمستقلة وحصولها على تمويل كاف ويمكن التنبؤ به من الميزانية العادية للأمم المتحدة مما يساهم في تعزيز مصداقيتها والاستقلال.

المصدر: بيننسوله

تحليل: عندما دمرت إسرائيل المفاعل النووي السوري

اوراسيا ريفيو

أوري ويرتمان

(اللغة الإنجليزية) 02 نيسان 2022

ملخص: من بين التحديات الأمنية العديدة التي واجهتها إسرائيل على مدى العقود الماضية، لم يكن أي منها يشكل تهديدًا وجوديًا أكثر وضوحًا ومباشرةً من إمكانية الحصول على أسلحة نووية من قبل الدول المعادية الملتزمة صراحةً بتدمير الدولة اليهودية.

في 7 يونيو 1981 دمرت القوات الجوية الإسرائيلية (IAF) مفاعل أوزيراك النووي خارج بغداد لتدشين ما أصبح يعرف بعقيدة بيغن.

نص هذا على أن الإسرائيليين لن يتسامحوا مع حصول أعدائهم الألداء على أسلحة نووية وأنهم سيفعلون كل ما في وسعهم لمنع هذا الاحتمال.

بعد ستة وعشرين عامًا في 6 سبتمبر 2007، تم وضع مبدأ بيغن حيز التنفيذ مرة أخرى عندما دمرت طائرات سلاح الجو الإسرائيلي مفاعلًا نوويًا سوريًا في منطقة صحراوية نائية، مما يؤكد عزم اسرائيل المستمر على درء جميع التهديدات الوجودية التي قد تحدث.

يصف هذا المقال تسلسل الأحداث التي أدت إلى قصف المفاعل النووي السوري منذ اكتشافه من قبل المخابرات الإسرائيلية حتى قرار مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي بتدمير المنشأة.

إن استكشاف عملية صنع القرار وراء هذه الحلقة الأخيرة يلقي ضوءًا مثيرًا للفضول على كل من القيود السياسية الداخلية والخارجية التي تواجه صانعي السياسة الإسرائيليين وهم يتعاملون مع التهديدات الوجودية الفريدة للدولة اليهودية.

المفاعل النووي السوري:

في صيف عام 2006 ، اكتشفت المخابرات التابعة للجيش الإسرائيلي بناء منشأة مخفية بشكل جيد بالقرب من مدينة دير الزور شمال شرق سوريا.

الاشتباه في أن الموقع البعيد قد يكون مفاعلًا نوويًا قيد الإعداد، خاصة في ضوء تعاون دمشق السري المتزايد مع كوريا الشمالية، عاموس يادلين، مدير المخابرات، شارك مخاوفه مع رئيس الوزراء إيهود أولمرت، وبينما لم يكن لديه دليل قاطع يدعم هذا الافتراض بحلول الأول من تشرين الثاني (نوفمبر). 2006 بحث أمان في الأمر بشكل أعمق وقيّم أن الموقع ربما تم استخدامه لأنشطة ذات صلة بالمجال النووي.

هذا التقييم رفضه مدير الموساد مئير دغان ونائبه رام بن باراك اللذان اعتبرا أن دمشق تفتقر إلى المعرفة العلمية والقدرات اللوجستية لبناء مفاعل نووي، ناهيك عن القيام بذلك دون أن تكتشفه أجهزة المخابرات الإسرائيلية.

كما سمح أولمرت للموساد باختراق كمبيوتر مدير لجنة الطاقة الذرية السورية الذي كان يمر عبر فيينا لحضور اجتماع.

أثبتت المواد التي تم العثور عليها في كمبيوتر المدير بما لا يدع مجالاً للشك أن نظام الأسد كان مشغولاً ببناء مفاعل نووي يكاد يكون نسخة طبق الأصل من محطة يونغبيون النووية في كوريا الشمالية.

في 13 مارس، أبلغ دغان النتائج المذهلة إلى أولمرت الذي شاركها بسرعة مع وزيريه الكبار وزير الدفاع عمير بيريتس ووزيرة الخارجية تسيبي ليفني ومع رئيس الأركان العامة للجيش الإسرائيلي غابي أشكنازي ومدير الشاباك يوفال ديسكين. كما شكل فريقًا صغيرًا من الخبراء بقيادة يعقوب عميدرور، الرئيس السابق لقسم الأبحاث للتحقق من المعلومات التي حصلوا عليها حديثًا وتقييم تداعياتها.

وخلص الفريق إلى أن موقع دير الزور كان بالفعل مفاعلًا نوويًا من شأنه أن يشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل عند اكتماله وبالتالي يجب تدميره دون تأخير.

لم يكن أولمرت بحاجة إلى الإقناع، عند سماعه الأخبار المزعجة، خلص إلى أن امتلاك نظام الأسد للأسلحة النووية من شأنه أن يشكل تهديدًا وجوديًا لإسرائيل لأنه كان من المستحيل التنبؤ بكيفية تعامل النظام مع القنبلة ولأن سوريا المسلحة نوويًا ستزيد من تقويض الشرق الأوسط.

ما يتعين فعله هو فقط تحديد موعد تدمير المفاعل النووي وكيفية القيام بذلك بأكثر الطرق فعالية وأقلها تكلفة. وقبل كل شيء كان من الأهمية معرفة متى سيصبح المفاعل جاهزًا للعمل لتجنب كارثة بيئية.

وبالنظر إلى قرب الموقع من نهر الفرات، قدرت لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية أن التلوث الإشعاعي الناجم عن تدمير مفاعل ساخن سيعرض ملايين الأشخاص للخطر.

مع وضع هذا في الاعتبار، أوصت القيادة العسكرية بتنفيذ العملية في موعد أقصاه سبتمبر 2007، وذلك لاستباق تنشيط المفاعل ولإعطاء الجيش الإسرائيلي، وخاصة سلاح الجو الإسرائيلي، أفضل الظروف التشغيلية، في حال تم تصعيد الهجوم إلى حرب سورية إسرائيلية شاملة.

في الواقع، كان احتمال اندلاع توتر جديد في أعقاب حرب لبنان عام 2006 هو الشغل الشاغل لصانعي القرار الإسرائيليين منذ أن نظر العديد من الإسرائيليين إلى تلك الحرب على أنها فشل مع استمرار التحقيق الرسمي فيها.

كان من الواضح أن الحرب مع سوريا خاصة إذا انضم حزب الله إلى القتال ستؤدي إلى خسائر بشرية ومادية أعلى بكثير من الصراع السابق الذي عرّض ملايين الإسرائيليين لهجمات متواصلة بالصواريخ لمدة أربعة وثلاثين يومًا.

احتاج صانعو السياسة أيضًا إلى تأكيدات بأن الجيش الإسرائيلي قد تعافى بشكل كافٍ من نزاع عام 2006 ليتمكن من خوض حرب كبرى أخرى. ومن ناحية أخرى، أبقت دمشق على المفاعل النووي سراً لأن بنائه بحد ذاته انتهك بشكل صارخ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي وقعت عليها سوريا.

وكان الرأي وقتها أن اسرائيل لم تعترف بحدوثها وقامت بالضربة بشكل خاطف، فقد يتخلى نظام الأسد عن الانتقام لتجنب انتقاد دولي واسع النطاق لأنشطته المخادعة.

هكذا أمر أولمرت الجيش الإسرائيلي بإعداد عدد من الخطط العملياتية التي من شأنها أن تضمن تدمير المفاعل دون إحداث مواجهة أوسع. إذا حدث الأسوأ واندلعت الحرب، يجب على جيش الدفاع الإسرائيلي أن يسعى جاهداً لإنهاء القتال بطريقة سريعة وحاسمة لا تترك مجالاً للشك فيما يتعلق بالجانب الفائز.

* خاتمة

بينما شكل تدمير المفاعل النووي السوري تطبيقاً واضحاً لمبدأ بيغن الذي يقضي بعدم سماح اسرائيل لأي من أعدائها بالحصول على سلاح نووي، كان هناك اختلاف كبير في عملية اتخاذ القرار المؤدية إلى هذا الإجراء. على عكس رئيس الوزراء بيغن الذي اختار إبقاء واشنطن في الظلام بشأن قراره تدمير المفاعل النووي العراقي، لم يعتبر أولمرت أنه من الضروري إشراك الإدارة الأمريكية في عملية صنع القرار فحسب، بل كان يأمل أن تقصف المفاعل وبالتالي يعفي مجلس وزرائه من الحاجة إلى اتخاذ هذا القرار المؤلم.

إن إجبار اسرائيل على السير بمفردها ضد تفضيل واشنطن الواضح للخيار الدبلوماسي يؤكد صعوبة تنفيذ مبدأ بيغن حتى مع إدارة أمريكية صديقة.

وهذا يجعل التحدي الذي تواجهه الحكومة الإسرائيلية الحالية تجاه إيران أكبر بكثير من التحدي الذي واجهته سابقاتها. ليس فقط أن إدارة بايدن أقل تعاطفاً مع المأزق النووي الإسرائيلي (وأكثر تحملاً للنظام الإسلامي في طهران) من إدارتي ريغان وجورج دبليو بوش، ولكن تدمير البنية التحتية النووية الواسعة لإيران سيتطلب حملة قصف مستمرة مصحوبة بعمليات برية وهو شيء قد لا يتمكن الإسرائيليون من تحقيقه بمفردهم بالتأكيد ليس بدون دعم الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع طهران بقدرات انتقامية أكبر بكثير من تلك الموجودة في نظامي صدام حسين أو بشار الأسد.

يبقى أن نرى ما إذا كانت حكومة بينيت ستجرؤ على تطبيق مبدأ بيغن في تحد لإدارة بايدن.

المصدر: اوراسيا ريفيو

سورية.. عواقب ترك الوظيفة في القطاع العام من دون سابق إنذار

دائرة الهجرة الدانماركية

(اللغة الإنجليزية) نيسان 2021

نص المادة:

منذ بداية الصراع السوري في عام 2011، ترك كثير من موظفي القطاع العام السوري وظائفهم هربًا من الحرب. وخرج بعضهم من سورية، من دون إبلاغ أصحاب العمل أو من دون الحصول على إذن منهم، بينما تمكن آخرون من الحصول على تصريح للذهاب في إجازة، بالرغم من أن السلطات السورية نادرًا ما وافقت على مثل هذه الأذونات. ومع ذلك فإن معظم موظفي القطاع العام لم يعودوا إلى مواقعهم. وبذلك يكونون، وفقًا للقانون السوري، قد ارتكبوا جريمة ترك الوظيفة العامة من دون إذن مسبق.

من عام 2011 حتى عام 2017، تم رفع ما يقدر بنحو (138) ألف قضية تتعلق بموظفي القطاع العام أمام المحاكم في سورية. تم التوصل إلى حكم في (50,000) حالة منها: تمت إدانة معظم موظفي القطاع العام، غيابيًا.

إذا أُدِين موظف في القطاع العام بترك وظيفته دون إذن مسبق، فسيتم توقيفه عند عودته إلى سورية. وهناك خطر من توجيه الاتهام للموظفين ذوي المراتب العالية في القطاع العام، بخرقهم قانون مكافحة الإرهاب لعام 2012، حيث تعدّ الحكومة السورية انشقاقهم عن منصبهم في القطاع العام إجراءً سياسيًا أو نشاطًا مناهضًا للحكومة.

تم تنفيذ المراسيم الرئاسية الصادرة في أيلول/ سبتمبر 2019 وآذار/ مارس 2020 التي تمنح العفو للمدانين بترك وظائفهم في القطاع العام. ويشمل العفو موظفي القطاع العام الذين لديهم قضايا معلقة بسبب ترك وظائفهم من دون إذن مسبق.

لا توجد عواقب على أفراد عائلات موظفي القطاع العام الذين تركوا وظائفهم من دون إذن مسبق. وهناك تزوير لأحكام قضائية سورية بحق الشخص الذي ترك عمله من دون إذن مسبق، خاصة بين السوريين المقيمين خارج سورية.

(ترجمة مركز حرمون للدراسات - لقراءة الملف كامل)

المصدر: دائرة الهجرة الدانماركية

اليونيسف تؤكد مقتل أربعة أطفال وهم في طريقهم إلى المدرسة في إدلب شمال غرب سوريا

الأمم المتحدة

(اللغة الإنجليزية والعربية) 04 نيسان 2021

نص المادة: قالت اليونيسف إن الهجمات على المدارس في سوريا أصبحت شائعة، حيث تم تسجيل أكثر من 750 هجوما على منشآت تعليمية وموظفيها في سوريا منذ عام 2011، آخرها مقتل أربعة أطفال صباح اليوم الاثنين.

أكد صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مقتل الأطفال الأربعة أثناء توجههم صباح يوم الاثنين إلى المدرسة في إدلب شمال غرب سوريا. وقالت اليونيسف إن أكثر من 70 في المائة من الأطفال الذين قُتلوا في سوريا العام الماضي كانوا في الشمال الغربي، حيث يعيش مليون طفل نازح.

وأكدت أن لكل طفل الحق في الذهاب إلى المدرسة بأمان. "في سوريا، فقد الكثير من الأطفال حياتهم وهم في طريقهم من المدرسة وإليها منذ بدء الأزمة في عام 2011."

وشددت الوكالة الأممية على أن المدارس ليست هدفا، "فهي مكان آمن حيث يجب أن يتعلم الأطفال وأن يكونوا آمنين." وفي بداية العام الجاري، قُتل طفلان في شمال غرب سوريا وأصيب خمسة آخرون بجراح. وتؤكد اليونيسف على ضرورة ألا يتعرّض الأطفال والخدمات التي تُقدّم لهم للهجوم أبدا. غالبا ما يكون الأطفال من أكبر الضحايا في سياقات النزاعات. ففي شباط/فبراير أفادت الأمم المتحدة بوفاة رضيعتين في مخيمات النزوح في إدلب بسبب البرد الشديد.

وحاليا، يوجد 4.1 مليون رجل وامرأة وطفل في شمال غرب سوريا يعتمدون على المساعدات لتلبية احتياجاتهم الأساسية، و80 في المائة منهم نساء وأطفال.

وقد عبرت في آذار/مارس قافلة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة عبر الخطوط مؤلفة من 14 شاحنة محمّلة بمواد غذائية لنحو 43 ألف شخص ومستلزمات صحية ومواد غير غذائية من حلب إلى سرمدا في شمال غرب المحافظة.

وهذه هي القافلة الثالثة العابرة للخطوط التي تصل إلى الشمال الغربي، تماشيا مع خطة العمليات المشتركة بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة وبدعم من قرار مجلس الأمن رقم 2585، الذي يدعو إلى إرسال قوافل عابرة للخطوط والحدود، أملا في رفع المعاناة عن هؤلاء الأبرياء.

المصدر: الأمم المتحدة

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية
National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces